



خطة موحدة لتوفير الخدمات في الرياض حتى عام ١٤٥٠هـ

مخططات جديدة للمركز الفرعي الشرقي

تكامل بين مرصد الرياض..
ومخططها الإستراتيجي

معالجة حاسمة للمنشآت
المخلة بيئيا في جنوب الرياض





١٣٦٨هـ

سوق الحراج القديم الذي كان ملاصقاً للجامع الكبير في مدينة الرياض.

ذاكرة الرياض

يسمح بإعادة النشر مع الإشارة إلى المصدر

التصميم والإنتاج الفني :



مطبعة العربي للطباعة
Al-Arabi Printing Press
Tel: 4842600 | 6A6F6-
هاتف: ٤٨٤٢٦٠٠ | ٤٨٤٢٦٠٠
فاكس: ٤٨٤٢٦٠٠ | ٤٨٤٢٦٠٠

رقم الإيداع ١٤/٠١٢٤ ردمد ٧٠٩-١٣١٩-709 1319-709
المراسلات، نائب رئيس المركز للدراسات والتخطيط
ص.ب. ٩٤٥٠١ - الرياض ١١٦١٤ - المملكة العربية السعودية
هاتف ٤٨٨٣٣٣١ فاكس ٤٨٢٩٣٣١

P.O.Box. 94501 - Arriyadh 11614
Kingdom of Saudia Arabia
Tel. 4883331 Fax. 4829331

مجلة دورية فصلية تصدر عن



الهيئة العامة
لتطوير مدينة الرياض

Published by
Arriyadh Development
Authority

نطویر
Tatweer

tatweer@arriyadh.net

www.arriyadh.com

بسم الله الرحمن الرحيم



إبراهيم بن محمد السلطان

عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض
رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة

تمثل الخطة التنفيذية لتنسيق وتوفير الخدمات العامة بمدينة الرياض، خطة عمل مشتركة ومرجعية موحدة لكافة الأجهزة الخدمية في المدينة، يتم الاستناد إليها عند تنفيذ مشاريع الخدمات في المدينة بما يشمل: المساجد والخدمات التعليمية والصحية والأمنية والثقافية والترويحية وغيرها.

وستحقق هذه الخطة التي أعدتها مؤخراً الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض عوائد جمة تتمثل في تأسيس منهجية عمل موحدة لتنسيق وتحديث ومراقبة عملية تطوير الخدمات العامة على مستوى المدينة، وفق معايير تخطيطية مطورة تراعي ملائمة حجم وتوزيع الخدمات مع أعداد السكان والمساحات المطلوبة لكل خدمة.

وقد جرى ضمن الخطة، تأسيس قاعدة بيانات على مستوى المدينة، تشمل كافة المعلومات والخرائط المكانية للخدمات العامة في جوانب: مواقعها ومساحاتها وملكيته والمستفيدين منها، إضافة إلى إنشاء (مركز السجل العقاري لأراضي الخدمات العامة في مدينة الرياض) الذي سيحتوي على بيانات وخرائط مكانية للمواقع المملوكة والمخصصة للخدمات العامة في مخططات الأراضي المعتمدة الحكومية منها أو الخاصة، مما يساعد الجهات المعنية في وضع خططها المستقبلية وتحديد أولوياتها وفق المعلومات الصحيحة عن حجم الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

ولترجمة هذه المعلومات والبيانات على أرض الواقع، أعدت الخطة برنامجاً تنفيذياً حدد الأولويات في جوانب توفير الخدمات وفق (أطالس) استرشادية وتكاليف تقديرية، ومراحل زمنية حتى عام ١٤٥٠هـ، راعت مدى الاحتياج لكل خدمة، ومستوى توفرها ونوعيتها وحجم المستفيدين منها واتجاهات النمو العمراني، وهو ما من شأنه بعون الله، رفع مستوى الخدمات في المدينة، وسد العجز القائم في بعض أجزائها، ومواكبة تزايد الطلب على الخدمات في ظل ما تشهده مدينة الرياض من نمو سكاني وعمراني متسارع.



الأمير سطاتم ترأس اجتماع هيئة تطوير الرياض الأول لعام ١٤٣٣ هـ

خطة تنفيذية موحدة لتنسيق وتوفير الخدمات

العامة في الرياض حتى عام ١٤٥٠ هـ

يشكل رفع مستوى الخدمات العامة في مدينة الرياض، أحد المهام التي تصدت لها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، لمواكبة ما تشهده المدينة من نمو سكاني وعمراني سريع، أدى إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات. ففي اجتماع الهيئة المشترك مع اللجنة التنفيذية العليا للمشاريع والتخطيط لمدينة الرياض، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز، رئيس الهيئة في مساء الثلاثاء ٢٩ ربيع الأول ١٤٣٣ هـ، بمقر الهيئة بحي السفارات، أقرت نتائج الخطة التنفيذية لتنسيق وتوفير الخدمات العامة بمدينة الرياض، ضمن جملة من الموضوعات والعقود في قطاعات البيئة والنقل والتخطيط.

أخبار



الخطة التنسيقية للخدمات العامة

وتم اعتبار هذه الخطة التنفيذية " خطة العمل" التي تمثل المرجعية لأجهزة الخدمات العامة المعنية، لتنفيذ خططها وفق الأولويات والمراحل الزمنية والمالية الواردة في هذه الخطة، ووجه الاجتماع بتزويد الجهات الحكومية المعنية بالتقارير النهائية لهذه الخطة للعمل بموجبها. كما اعتمدت الهيئة المعايير التخطيطية المطورة للخدمات العامة الواردة في الخطة، على اعتبارها المرجع الرئيسي لتخطيط الأراضي وتوزيع مواقع الخدمات في مدينة الرياض، ووافق على إنشاء بنك لأراضي الخدمات العامة بمدينة الرياض، يشتمل على بيانات وخرائط مكانية للمواقع المملوكة والمخصصة للخدمات العامة في مخططات الأراضي المعتمدة الحكومية منها أو الخاصة، إضافة إلى تأسيس قاعدة معلومات خاصة

وضعت الهيئة، ضمن (المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض) خطة تنفيذية لتنسيق وتوفير الخدمات العامة بمدينة الرياض، تهدف إلى رفع مستوى الخدمات في المدينة، تكمن أهميتها، في تأسيس منهجية عمل لتنسيق وتحديث ومراقبة عملية تطوير الخدمات العامة على مستوى المدينة، لسد العجز الحاصل في المناطق المطورة، وتوفير الاحتياج لمناطق التطوير المستقبلي في المدينة. وفي اجتماع الهيئة الأحدث، جرى إقرار الخطة التنفيذية لتنسيق وتوفير الخدمات العامة بمدينة الرياض، التي تتضمن « المساجد، والمدارس، والجامعات، والمستشفيات، ومراكز الهلال الأحمر، والشرطة، والمرور، والدفاع المدني، والجوازات، والبريد، والخدمات الترويحية، والثقافية، والاجتماعية».

العدد الإجمالي للخدمات العامة بكافة أنواعها على مستوى مدينة الرياض لعام ١٤٣١هـ

الخدمة	المجموع	الخدمة	المجموع	الخدمة	المجموع
المساجد	٣٥٨٧	خدمات صحية	٣١٤	خدمات ترويحية	٧١٥
روضة أطفال	١٣٩	الهلال الأحمر	١٩	خدمات ثقافية	١٦
مدرسة ابتدائية	١٠٥٢	مراكز شرطة	٣٤	خدمات اجتماعية	١٢
مدرسة متوسطة	٦٠٤	مركز مرور	١٤		
مدرسة ثانوية	٣٨٣	دفاع مدني	٣٤		
جامعه / كلية	٣٧	مركز جوازات	٦		
معهد تدريب	٥٣	مركز بريد	١٨		

تطوير المعايير التخطيطية

وتم في هذه الخطة تطوير المعايير التخطيطية المستخدمة من قبل الجهات المعنية لتوفير الخدمات العامة، بما يتلافى تعدد هذه المعايير، والتفاوت في فعاليتها، حيث استندت المعايير المطورة على تقييم الأوضاع الراهنة، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من الخدمات العامة في المدينة، حيث توصلت الخطة إلى تقدير الاحتياجات المستقبلية من أراضي الخدمات العامة في المدينة بنحو ١٤٢ كيلو متر مربع حتى عام ١٤٥٠هـ.

وتشتمل الخطة التنسيقية للخدمات، على برنامج عمل تنفيذي، حدد الأولويات في جوانب توفير الخدمات وفق (أطالس) استرشادية على مستوى الأحياء السكنية لكل خدمة على حدة، ومراحل زمنية محددة حتى عام ١٤٥٠هـ، وتكاليف تقديرية لتوفير تلك الخدمات بلغت نحو ٢٠٩ مليار ريال على مدى ١٧ عاماً. وقد راعت هذه الأولويات الاحتياج لكل خدمة في الوقت الحاضر، ومستوى توفر ونوعية الخدمة، وعدد السكان الحالي والمستقبلي، واتجاهات النمو العمراني في المدينة.

كما حصر البرنامج التنفيذي، الوسائل المتاحة لتوفير الأراضي، وبدائل التمويل المتاحة، وخيارات التنفيذ والإدارة، وتم وضع آلية لمراقبة التنفيذ من خلال "مؤشرات الأداء" لقياس حجم الانجاز في المشاريع وفقاً للبرنامج الزمني المعتمد.

بالخدمات العامة بمدينة الرياض تشرف عليها الهيئة، ضمن برنامج لمعلومات الخدمات العامة يتم ربطه بالأجهزة الحكومية المعنية، بما يحقق الاستفادة من تلك المعلومات وتحديثها بشكل مستمر.

إيقاف تحويل أراضي الخدمات

وقد أكدت الخطة على إيقاف تحويل الأراضي المخصصة للخدمات العامة، والالتزام بقرارات مجلس الوزراء الموقر بهذا الخصوص، واستكمال تنفيذ المراكز الإدارية باعتبارها أحد الأولويات لخدمة المناطق المطورة بالمدينة على مستوى البلديات الفرعية.

وتهدف "الخطة التنفيذية لتنسيق وتوفير الخدمات العامة بمدينة الرياض" إلى رفع مستوى الخدمات في مدينة الرياض، بما يواكب ما تشهده الرياض من نمو سكاني وعمراني سريع، أدى إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة في المدينة، وتكمن أهميتها في تأسيس منهجية عمل لتنسيق وتحديث ومراقبة عملية تطوير الخدمات العامة على مستوى المدينة، لسد العجز الحاصل في المناطق المطورة، وتوفير الاحتياج لمناطق التطوير المستقبلي في المدينة. وقد أنهت الهيئة إعداد هذه الخطة بالشراكة مع ١٥ جهة حكومية معنية بشكل مباشر بالخدمات العامة في المدينة.

هيكل تنظيمي للمرصد الحضري

الشامل لمدينة الرياض، وإطاراً تنسيقياً بين الجهات العاملة في المدينة سواء في القطاع الحكومي أم القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويعمل المرصد بالتعاون والتنسيق مع المرصد الحضري الوطني، والمراصد المحلية بمدن المملكة، والمراصد الحضرية خارج المملكة، بالإضافة إلى المرصد الحضري العالمي، لاستنباط أفضل الممارسات في إعداد نظم القياس والمراقبة والتحليل وتطوير سياسات وخطط التنمية. يشار إلى أن الهيئة قامت خلال الفترة التأسيسية بإعداد التقارير الفنية اللازمة التي تضمنت أطر إنشاء وتشغيل المرصد الحضري، وتحديد المؤشرات التي تتلاءم مع خصائص مدينة الرياض، وإعداد دليل إرشادي للتدريب وحساب المؤشرات الحضرية للمدينة.

كما قامت الهيئة بتنظيم برنامج تدريبي للمختصين في الجهات المشاركة لإطلاعهم على أنظمة تبادل المعلومات وإعداد خطط البيانات وإنتاج المؤشرات الخاصة بكل قطاع.

حضي المرصد الحضري لمدينة الرياض، بهيكل تنظيمي تتولى الهيئة بموجبه، مهام مجلس المرصد برئاسة صاحب السمو الملكي رئيس الهيئة العليا، وتقوم في ضوء ذلك باعتماد التقرير الدوري للمرصد الحضري والمؤشرات الحضرية، وإقرار القضايا ذات الأولوية في التنمية الحضرية للمرصد، وتحديد آليات تطوير الاستراتيجيات والسياسات والتقييم والمتابعة، واتخاذ القرارات بشأن اتجاهات العمل بالمرصد الحضري.

فقد أقر اجتماع الهيئة الهيكل التنظيمي للمرصد، وتشكيل لجنة تنفيذية للمرصد تتكون من ١١ جهة حكومية وخاصة يمثلون أهم مصادر المعلومات ذات الصلة بالمؤشرات الحضرية.

ويقوم المرصد الحضري بجمع وتحليل واختبار المؤشرات الحضرية وقياس أداء القطاعات التنموية في المدينة ومراقبة تطبيقها ومتابعة إنجازها. كما يمثل أداة لمتابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجي

هيكل تنظيمي للمرصد الحضري



تطوير الضاحيتين الشمالية والشرقية

شهد سير العمل في الضاحيتين الشمالية والشرقية، مجموعة من الانجازات التي تمت فيهما منذ اعتماد المخططات الهيكلية لهما، والعمل على استيعاب المستجديات والقضايا التي طرأت فيهما.

الضاحية الشمالية

ففي الضاحية الشمالية التي تبلغ مساحتها ٢٠٥ كيلومتر مربع، وتقع شمال مدينة الرياض على مسافة ٢٠ كيلومتر من تقاطع طريق الملك فهد مع الطريق الدائري الشمالي، شملت التطورات في جانب تخطيط الأراضي دراسة عدد من طلبات التخطيط والتطوير داخل الضاحية الشمالية، إضافة إلى إنهاء عدد آخر من المخططات المعتمدة داخل الضاحية والتي تشمل مخططات شبكات طرق، ومخططات سكنية، ومخططات استراحات.

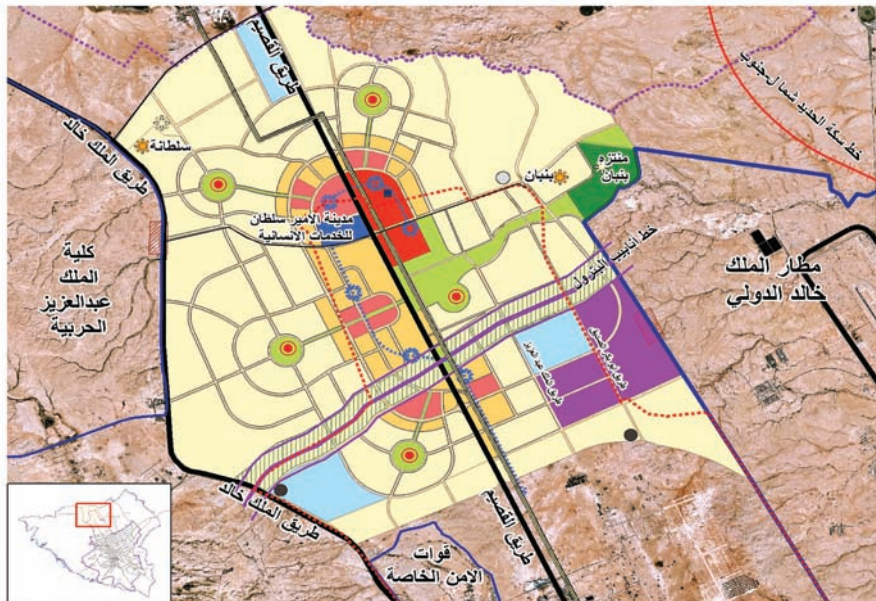
وفي جانب التطوير العمراني، احتضنت الضاحية الشمالية إلى جانب مدينة الأمير سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية، متنزه الأمير سلمان بن عبدالعزيز على مساحة ٣,٢ كيلو متر مربع، ومشروع درة الرياض على مساحة ١٠ كم مربع، كما تجري وزارة الإسكان إعداد الدراسات والتصاميم اللازمة

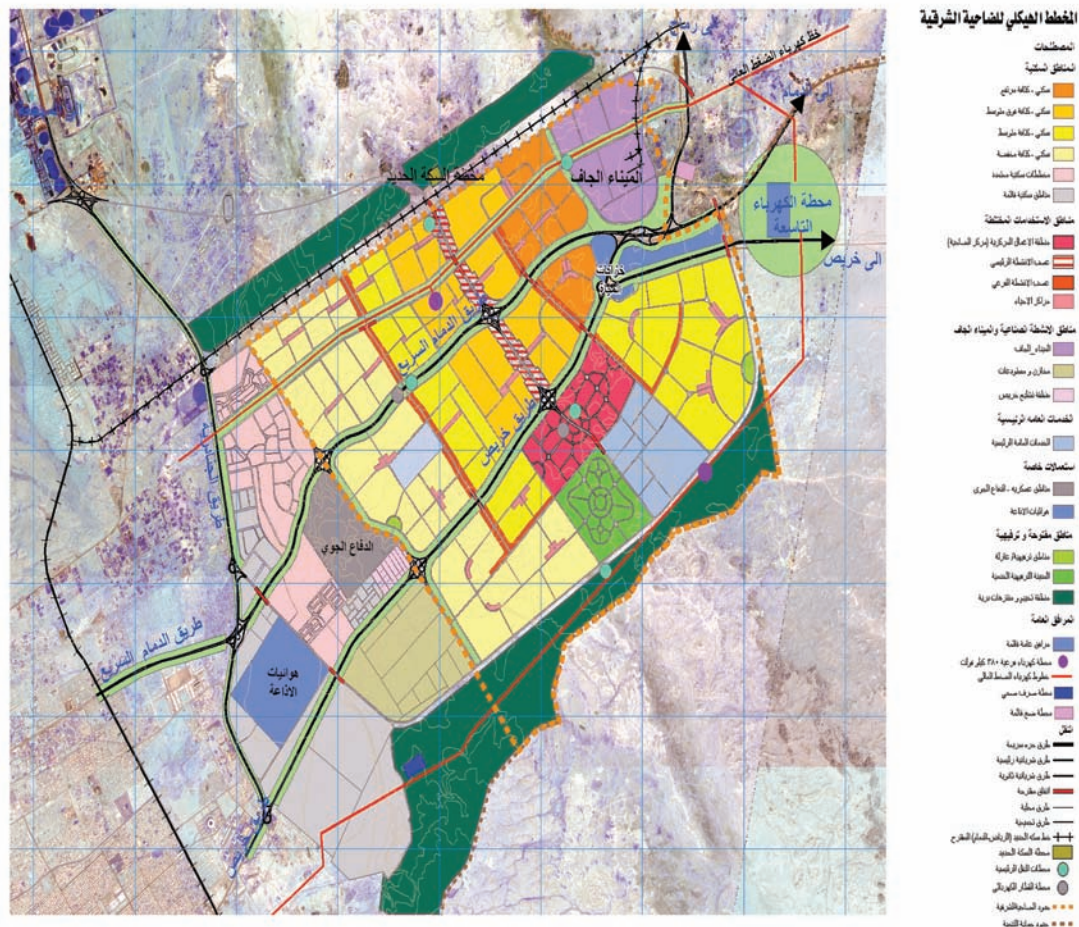
لمشروع الإسكان المجاور للضاحية الشمالية في الجهة الغربية من أرض مطار الملك خالد الدولي، حيث تم تخصيص أرض تبلغ مساحتها خمسة كيلو متر مربع لإقامة نحو ٧١٣٠ وحدة سكنية.

وفي قطاع الطرق، أنهت وزارة النقل مشروع تصميم ازدواج طريق بنبان داخل الضاحية، والذي يمثل الضلع الشمالي للطريق الدائري الثالث لمدينة الرياض، وأحد الطرق الرئيسية وسط الضاحية، ويمتد من تقاطعه مع طريق الملك خالد (صلبوخ) غرباً حتى تقاطعه مع طريق القصيم، فيما يجري العمل على تنفيذ مشروع ازدواجية نفس الطريق من تقاطعه مع طريق القصيم حتى طريق الجنادرية شرقاً، في الوقت الذي يجري فيه معالجة مسارات الطرق الرئيسية الأخرى داخل الضاحية.

الضاحية الشرقية

أما الضاحية الشرقية، التي تبلغ مساحتها ٢١٤ كيلومتر مربع، وتقع شرق مدينة الرياض على مسافة ٢٠ كيلومتر من تقاطع الطريق الدائري الشرقي مع الطريق الدائري الشمالي، فشهدت دراسة عدد من طلبات التخطيط والتطوير، واعتماد عدد آخر من المخططات وشبكات الطرق المعتمدة داخل الضاحية، من قبل أمانة منطقة الرياض.





معالجة المناطق العشوائية

أقرت الهيئة، عدد من الإجراءات الرامية إلى حصر ظاهرة المناطق العشوائية في مدينة الرياض، والحد من توسعها أو نشوء مواقع جديدة، وذلك بالرغم من ضالة هذه الظاهرة في المدينة بحيث لا تتجاوز ١٪ من مساحة المدينة العمرانية.

ففي هذه الجانب، جرى معالجة أوضاع التطوير العشوائي في المدينة، حيث تم إزالة معظم مظاهر العشوائية بعدة إجراءات تضمنت الإزالة أو إعادة التخطيط والتطوير.

وقد وجه الاجتماع بالاستمرار في متابعة ما تبقى من مناطق عشوائية، والإسراع في معالجة أوضاعها.

وإلى جانب احتضانها لعدد من منشآت المرافق العامة القائمة كمحطة الكهرباء التاسعة، وخزانات المياه، يجري حالياً استكمال تنفيذ مشاريع خدمية تابعة لوزارة الداخلية في الجزء الغربي من الضاحية. أما مشاريع الطرق في الضاحية، فتضمنت تنفيذ جسرين للتقاطع على طريق الرياض- الدمام السريع داخل الضاحية الشرقية، ومراجعة مسارات الطرق المزمع تنفيذها داخل الضاحية الشرقية.

وفيما يتعلق بشبكات المرافق العامة للضاحيتين، أدرجت الشركة السعودية للكهرباء مخططات الضاحيتين، ضمن خططها المستقبلية، وكذلك الحال مع شركة المياه الوطنية، التي تبنت خطط المياه والصرف الصحي الواردة في مخططات الضاحيتين ضمن خططها المستقبلية.

تطوير الجزء الغربي لطريق الملك عبد الله

ضمن برنامجها لتطوير طريق الملك عبد الله لتحويله إلى طريق سريع وأحد أعصاب الأنشطة الرئيسية في المدينة، أقرت الهيئة ترسية عقد تنفيذ وإنجاز أعمال مشروع تطوير الجزء الغربي لطريق الملك عبد الله في مدينة الرياض (الممتد من غرب طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول، حتى غرب طريق الملك خالد)، على " شركة المباني مقاولون عامون" في مدة تنفيذ قدرها ٣٦ شهراً، على أن يشتمل نطاق العمل في المشروع على ما يلي:

- إنشاء ثلاثة مسارات للطريق الرئيسي وعدة مسارات لطرق الخدمة في كل اتجاه مع زيادة عددها عند التقاطعات والمداخل والمخارج من الطريق الرئيسي وإليه.
- تهيئة الطريق الرئيسي لاستيعاب مسار القطار الكهربائي المخطط تنفيذه مستقبلاً ومحطاته.
- تنفيذ تقاطع طريق الملك عبد الله مع طريق الملك خالد في ثلاث مستويات، حيث يتضمن تنفيذ نفق عند تقاطعه مع طريق الملك خالد بطول ٨٠٠ متر للحركة باتجاه الشرق والغرب، إضافة لاستمرار الحركة الحرة باتجاه الشمال والجنوب، مع تنفيذ جسر علوي لحركات الالتفاف.
- تنفيذ نفق عند مدخل جامعة الملك سعود.
- إنشاء شبكات الخدمات الخاصة بالطريق من كهرباء ومياه، وتصريف سيول، وإنارة، وأنظمة للسلامة في الأنفاق، ونظام المراقبة والتحكم، والنظام التوجيهي والإرشادي، إلى جانب أعمال الزراعة والرصف وتنسيق المواقع.



ثلاث مسارات، وطرق الخدمة بثلاث مسارات في كل اتجاه مع زيادتها عند المداخل والمخارج وفي التقاطع فوق النفق، وتخصيص مسارات لحركات الالتفاف فوق النفق.

كما يشتمل المشروع على إنشاء شبكات للخدمات الخاصة بالطريق من كهرباء ومياه، وتصريف سيول، وإنارة، ونظام المراقبة والتحكم، والنظام التوجيهي والإرشادي، إضافة إلى أعمال الزراعة والرصف وتنسيق المواقع، وتحويل وإعادة إنشاء شبكات المرافق العامة المغذية للأحياء المحيطة بالطريق، بما في ذلك شبكات: الكهرباء والمياه وتصريف السيول والصرف الصحي والاتصالات التي تعترض مسار الطريق.

وسيحتمل المشروع لأول مرة، نظم الإدارة المرورية التقنية المتقدمة، وربطها بأنظمة الإدارة المرورية في المشروع المجاور يتضمن المشروع الذي تنفذه الهيئة أيضاً على امتداد طريق أبي بكر الصديق ابتداءً من تقاطعه مع طريق الملك عبد الله شمالاً، حتى التقائه مع طريق صلاح الدين الأيوبي جنوباً بطول ٤,٣ كيلومتر، عبر قاعدة الرياض الجوية.

- تحويل وإعادة إنشاء شبكات المرافق العامة المغذية للأحياء المحيطة بالطريق، وتشمل: الكهرباء والمياه وتصريف السيول والصرف الصحي والاتصالات التي تعترض مسار الطريق.
- تجهيز الطريق لتشغيل نظم الإدارة المرورية التقنية المتقدمة.

نفق تقاطع طريق مكة مع طريق صلاح الدين الأيوبي

وفي جانب حيوي من شبكة الطرق الشريانية في مدينة الرياض، أقرت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ترسية تنفيذ أعمال مشروع نفق تقاطع طريق مكة، مع طريق صلاح الدين الأيوبي في حي الملز، لي تكامل هذا المشروع، مع أعمال تنفيذ امتداد طريق أبي بكر الصديق عبر قاعدة الرياض الجوية. ويتكون المشروع، من عدد من العناصر، تشمل أعمال الطريق بطول ١٥٠٠ متر على طريق صلاح الدين الأيوبي بعدد مسارات تصل إلى ست مسارات في كل اتجاه، وتنفيذ نفق بطول ٧٥٠ متراً لنقل الحركة في اتجاه الشمال والجنوب بعدد





مشروع جسر تقاطع الطريق الدائري الشرقي مع طريق العروبة

من تقاطعه مع طريق الملك عبدالعزيز حتى تقاطعه مع الطريق الدائري الشرقي.

ويتضمن المشروع إنشاء جسر بطول يقارب ٧٥٠ متراً، بمسارين لنقل الحركة المرورية القادمة من الجنوب على الطريق الدائري الشرقي، والمتجهة إلى طريق العروبة باتجاه الغرب، مع تمكين حركة الانعطاف على الطريق الدائري الشرقي في منطقة التقاطع للحركة باتجاه الشمال، وأيضاً للحركة باتجاه الجنوب.

كما سيشتمل المشروع، على أعمال الإنارة والنظام الإرشادي وأعمال الرصف وتنسيق المواقع، إلى جانب ربط تنظيم الحركة المرورية في التقاطع بنظام الإدارة المرورية الجاري تطبيقه حالياً في مشروع امتداد طريق العروبة عبر قاعدة الرياض الجوية.

يشار إلى أن الهيئة، أوشكت على إنجاز مشروعها لإنشاء شبكة من الطرق تخترق قاعدة الرياض

كما تتجه مدينة الرياض إلى تحقيق المزيد من الانسيابية في الحركة من طرقها الدائرية، إلى وسط المدينة، عبر تطبيق حلول غير تقليدية، أحدثها مشروع جسر تقاطع الطريق الدائري الشرقي مع طريق العروبة، الذي تنفذه الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض لرفع القدرة الاستيعابية للحركة المرورية في هذا التقاطع الحيوي.

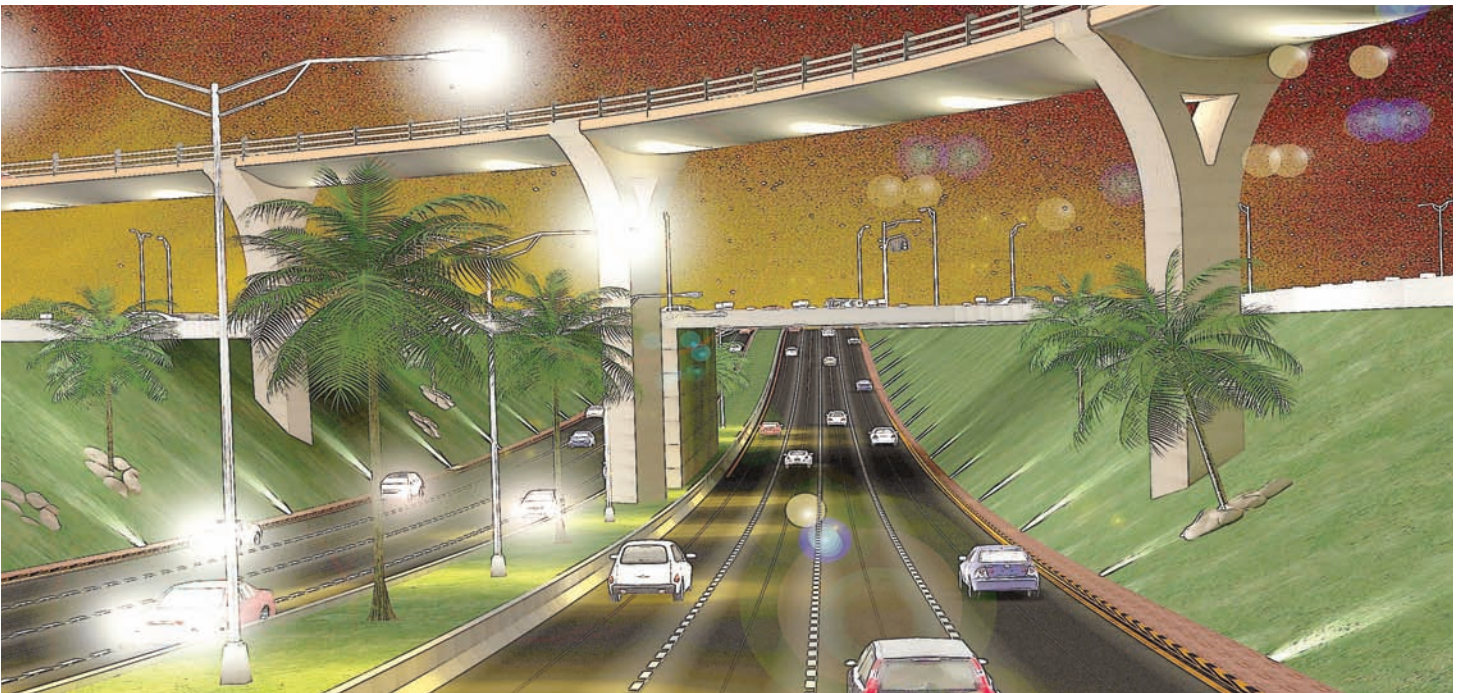
فقد أرسست الهيئة، عقد تنفيذ أعمال مشروع جسر تقاطع الطريق الدائري الشرقي مع طريق العروبة في مدينة الرياض، على "شركة المباني للمقاولات" بهدف زيادة قدرة التقاطع على استيعاب الحركة المرورية المتزايدة بعد انتهاء أعمال تنفيذ امتداد طريق العروبة عبر قاعدة الرياض الجوية، الذي يمتد



الجوية، من جهتي الشرق إلى الغرب، والشمال إلى الجنوب، عبر تنفيذ مشروع امتداد طريق أبي بكر الصديق جنوباً عبر قاعدة الرياض الجوية، حتى التقائه بطريق صلاح الدين الأيوبي، وامتداد طريق العروبة من تقاطعه مع طريق الملك عبد العزيز، حتى التقائه مع طريق عبد الرحمن الغافقي عند تقاطعه مع الطريق الدائري الشرقي، وهو ما سيحدث بمشيئة الله، إحداث آثار إيجابية كبيرة على حركة السير في كافة أرجاء المدينة، وتفعيل ترابط جهاتها المختلفة ببعضها البعض.

فمن شأن اكتمال هذا المشروع، رفع القدرة الاستيعابية لكل من طريقي أبي بكر الصديق جنوباً والعروبة شرقاً، إلى أكثر من ٥٦٠ ألف مركبة يومياً، إضافة إلى تخفيف حجم الحركة المرورية على كل من طريق مكة المكرمة، والطريق الدائري الشرقي وطريق الملك عبد العزيز وطريق الملك فهد، وبالتالي المساهمة في خفض عدد الكيلومترات المقطوعة في المدينة بمقدار ١٢٩ ألف كيلو متر في اليوم، وخفض عدد الساعات المنقضية على الطرق بأكثر من ٥٨,٨٠٠ ساعة في اليوم.

وتأتي هذه المشاريع ضمن برنامج الهيئة لتطوير شبكة الطرق المستقبلية في المدينة، بهدف رفع مستوى شبكة الطرق القائمة، وتحسينها، واستحداث عناصر جديدة، وتيسير الحركة والتنقل بين أجزاء المدينة المختلفة، وبالتالي تعزيز الأنشطة الاقتصادية، وتشجيع التطوير العمراني.



تأهيل بيئتي لوائي وبير ووائي مهيدي

والسيول، وجعل بيئتها طبيعية خالية من الملوثات والمعوقات، والعمل على ازدهار بيئتها النباتية والحيوانية.

ويشتمل نطاق العمل في مشروع المرحلة الأولى لمشروع التأهيل البيئي لوائي وبير، ووائي مهيدي، على تنظيف بطن الوادي، وإزالة المخلفات وتهديب مجاري السيول وتحسين حركة المرور من خلال إنشاء الطرق المحلية لخدمة أصحاب المزارع ومرتادي الوادي، وكذلك إنارة الطريق وتنفيذ ممر للخدمات على جانب الطريق، وتنسيق بطن الوادي وإعادة زراعته بالنباتات الطبيعية.

ويأتي هذا المشروع في إطار المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة الذي يمثل مرجعية تخطيطية تنظيمية شاملة تهدف إلى ضبط جميع الأنشطة البشرية القائمة والمستقبلية في الوادي وفق الاعتبارات البيئية التي تخدم بيئة الوادي الطبيعية، وتزيل عنها الأضرار. وبدأت خطته التنفيذية بمشروع التأهيل البيئي لوائي حنيفة الذي يمتد على مسافة تزيد عن ٨٠ كيلو متراً ابتداءً من شمال طريق العمارة حتى منطقة الحايير جنوباً، أثمر عن استعادة الوادي لوضعه الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار والسيول، وتأهيله ليكون أحد المناطق المفتوحة المتاحة لسكان المدينة، الملائمة للتنزه الخلوي، وتحويله إلى منطقة جاذبة للاستثمار في مجالات متنوعة.

وفي الجانب البيئي، أقرت الهيئة ترسية تنفيذ أعمال مشروع التأهيل البيئي لوائي وبير، ووائي مهيدي في مدينة الرياض على الشركة المتحدة للصيانة والمقاولات خلال مدة تنفيذ قدرها ٢٤ شهراً.

ويأتي هذا المشروع ضمن برنامج الهيئة لتأهيل الأودية الرافدة لوائي حنيفة، حيث يجري حالياً تنفيذ مشروع التأهيل البيئي في كل من وادي نمار، ووائي لبن، ووائي البطحاء، بهدف إعادة هذه الأودية إلى وضعها الطبيعي كمصرف لمياه الأمطار



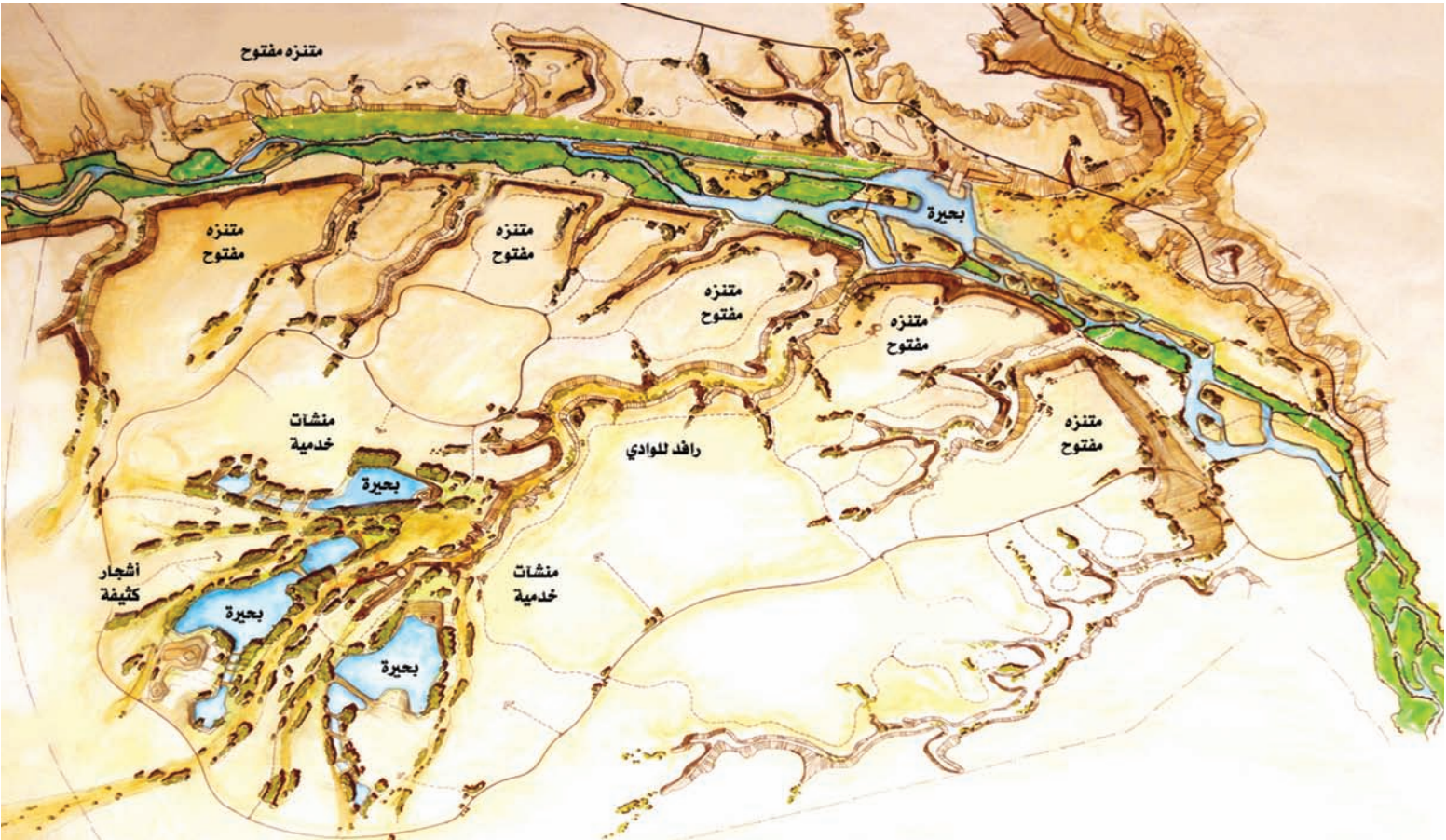
مشروع التأهيل البيئي لبحيرات الحائر

وفي السياق ذاته، وافقت الهيئة على ترسية تنفيذ أعمال مشروع التأهيل البيئي لبحيرات الحائر في مدينة الرياض على شركة بادان للزراعة والمقاولات المحدودة، حيث تُعتبر هذه البحيرات المصب النهائي للمياه المصروفة إلى وادي حنيفة، ويتم تهيئتها للاستثمار والاستفادة منها كم منطقة مفتوحة ومتنزه لأهالي جنوب المدينة.

ويشتمل المشروع، على أعمال التنظيف وإزالة المخلفات، وتهذيب مجاري السيول، وتنظيم بحيرات وقنوات المياه الدائمة، وتنفيذ الطرق المحلية التي تخدم المزارعين ومرتادي تلك المناطق، وتنسيق خطوط الخدمات والمرافق العامة، إضافة إلى المعالجة البيئية للبحيرات وحوض سد الحائر، عبر إزالة النباتات العشوائية، وتنظيف قاع تلك البحيرات من الأتربة والمخلفات التي تكونت على مدى العقود الماضية، انتهاء بتأهيل كامل المنطقة بما يتوافق مع المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة وخطة التأهيل البيئي لمنطقة البحيرات.

كما أقرت الهيئة ترسية عقد تنفيذ مشروع تخفيض منسوب المياه الأرضية بحي الملك عبدالعزيز الذي

يأتي ضمن جهود الهيئة في تخفيض منسوب المياه الأرضية من خلال البرنامج العلاجي الشامل الذي يأخذ عدة اتجاهات رئيسة تشمل: التحكم في المصادر المغذية للمياه الأرضية، وخفض منسوب المياه إلى مستويات آمنة، والوقاية من الآثار الناجمة عن المشكلة، ومراقبتها المستمرة.





مخططات جديدة للمركز الفرعي الشرقي والظهيرية وتوحيد أنظمة البناء على طريق الملك عبدالله

جملة من القرارات اتخذتها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض في اجتماعها برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز نائب رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، تعددت ما بين متابعة سير العمل في برنامج تطوير منطقة الظهيرية، وإقرار المخطط الرئيسي للمركز الفرعي الشرقي، وضوابط البناء والتطوير على طريق الملك عبدالله، إضافة إلى ضوابط مواقف السيارات في منطقة العصب المركزي وحصر الأنشطة المؤثرة سلباً على بيئة جنوب الرياض.

تخليماً

قيادة حكيمة وإنجازات متتابة

استهل صاحب السمو الملكي الأمير سبطام بن عبدالعزيز الاجتماع بالتنويه بالقيادة الحكيمة لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز، حفظه الله، للهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض طول أربعة عقود، والتي أثمرت عن نهضة تنموية واسعة، وإنجازات متتابة، شملت كافة القطاعات، حتى بلغت خلالها الرياض آفاقاً غير مسبوقة في جوانب التحديث والتطوير الشامل، وباتت إحدى أبرز حواضر العالم البارزة. فقد كان سموه حفظه الله، المفكر والمخطط والمهندس والمتابع والمراقب، لكل منجز يتحقق على أرض الرياض، حتى تحققت بفضل الله، الإنجازات تباعاً على مختلف الأصعدة. كما رحب سمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بتعيين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سعد بن عبدالعزيز نائباً لرئيس الهيئة، مشيداً بخبرات وتجارب سموه، وداعياً له بالتوفيق والنجاح في خدمة المدينة وأبنائها.





تطوير المركز الفرعي الشرقي

ومن أبرز ملامح المخطط الرئيسي المعتمد للمركز، تنوع استعمالات الأراضي فيه ما بين استعمال سكني بنسبة ١١٪، وتجاري بنسبة ٢٠٪، ومختلط (تجاري/مكتبي/فندقي) بنسبة ١٨٪، واستيعابه لعدد سكان يبلغ ٤٤ ألف نسمة، وعدد وحدات سكنية تزيد عن ١٢,٥ ألف وحدة سكنية، وتفاوت الحد الأقصى لارتفاعات المباني في المركز من أربعة أدوار، إلى ٣٢ دوراً.

أما استعمالات الأراضي العامة في المركز، فتزيد عن ٥٠٪ وتشمل: ٤ مساجد، و١٣ مدرسة، ومستشفين (حكومي وأهلي) ومركز ثقافي، إضافة إلى المركز الإداري الذي سيقام على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، وسيضم مباني الأجهزة الخدمية الحكومية: فرع أمانة المنطقة، الدوائر الشرعية، هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الجهات الأمنية، البلدية الفرعية، الأحوال المدنية، الهلال الأحمر، مركز اجتماعي وثقافي، مكتبة عامة.

ضمن برنامجها لإنشاء مراكز فرعية حول مدينة الرياض، اعتمدت الهيئة المخطط الرئيسي لمشروع المركز الفرعي الشرقي بمدينة الرياض، الذي يقع على تقاطع طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح، مع نهاية طريق الملك عبدالله بمساحة تبلغ ٢ مليون متر مربع، والمقدم من التحالف المكون من: (سمو الأمير فيصل بن تركي، وشركة المزييني، وشركة العنود الذهبية).

كما وجهت الهيئة التحالف، باستكمال متطلبات تطوير المركز وفق برنامج زمني محدد يتضمن كل من: الدليل الإرشادي، والضوابط التفصيلية للتصميم، وخطة التطوير التي تشمل تأسيس شركة لتطوير وصيانة وتشغيل وإدارة المركز، مع التزام التحالف بتطوير وتنفيذ كامل البنية التحتية للمركز، والالتزام بالضوابط والتشريعات المعتمدة ذات الصلة.

على المناطق الجديدة، فضلاً عن دورها في خلق فرص وظيفية جديدة في القطاعات المختلفة، وخفض معدل الرحلات المرورية إلى وسط المدينة، وتحسين البيئة العمرانية من خلال طرح نماذج عالية الكفاءة والنوعية في الجوانب التخطيطية والتصميمية.

كما يندرج اعتماد المخطط الرئيسي للمركز الفرعي الشرقي ضمن سعي الهيئة لتحفيز مبادرات تطوير المراكز الفرعية، وتحفيز مطوريها من القطاع الخاص بما يوفر لهم تحقيق العوائد الاستثمارية المستهدفة، ويشجعهم على الشراكة في عمليات التطوير الشامل في المدينة.

وقد أقرت الهيئة في وقت سابق، اختيار مركز الملك عبد الله المالي، ليكون المركز الفرعي الشمالي في المدينة، وهو ما سيحدث نقلة كبرى في قطاعات الخدمات المالية والأنشطة المرتبطة بها، فيما لا تزال الفرصة متاحة أمام المستثمرين الراغبين في تطوير بقية المراكز الفرعية في المدينة.

كما لم يغفل المركز تخصيص مواقع لممرات المشاة والمناطق المفتوحة، حيث خصص ١٠٪ من مساحته لتشكيلة متنوعة من الساحات والحدائق وممرات المشاة، إضافة إلى توفير نحو ٨٧ ألف موقف للسيارات، واحتضانه محطة للنقل العام، ومحطات للحافلات، في الوقت الذي اقتطعت فيه الشوارع والطرق العامة مساحة تصل إلى أكثر من ٣٠٪ من إجمالي أرض المركز.

ومن شأن تطوير هذا المركز بمشيئة الله، تحقيق أهداف "المخطط الإستراتيجي الشامل لمدينة الرياض" الذي اعتمد مبدأ التحول في التخطيط المستقبلي للمدينة من النمط الأحادي المركزي، إلى النمط اللامركزي، وذلك من خلال إنشاء خمس مراكز فرعية جديدة، تأتي في حجم المرتبة الثانية بعد مركز المدينة الأساسي، تشتمل على وظائف القطاعين العام والخاص، وتساهم في توزيع الأنشطة الاقتصادية، والخدمات الإدارية والسكانية،





ضوابط البناء على طريق الملك عبد الله

وضمن نهجها في إجراء مراجعات دورية لأنظمة البناء وفق المتغيرات التي تطرأ في المدينة، أقرت الهيئة تطبيق ضوابط البناء لمحور طريق الملك عبد الله، الممتد من طريق الملك خالد غرباً، حتى طريق الشيخ جابر الأحمد الصباح شرقاً، وذلك تحقيقاً لطلبات المستثمرين بتطوير أراضيهم الواقعة على الطريق بما يتلاءم مع التطوير الجديد للطريق، وتحسين بيئته العمرانية، وبما يوحد من أنظمة البناء على كامل محور الطريق.

وتضمنت ضوابط التطوير على القطع المطلة على طريق الملك عبد الله، السماح باستعمالات مختلطة للأراضي (سكني/ تجاري/ مكتبي)، وحد أقصى لارتفاع المباني يصل إلى ٦ أدوار.

ضوابط مواقف السيارات في منطقة العصب المركزي

وفي سياق متصل، وافق الاجتماع على ضوابط مواقف السيارات في منطقة العصب المركزي وشارع العليا من الجهة الشرقية وطريق الملك فهد من الجهة الغربية من شارع الوشم جنوباً إلى طريق الأمير سلمان بن عبد العزيز شمالاً، نظراً لأهمية مواقف السيارات في تحقيق الأداء الجيد لشبكة الطرق والشوارع، وتحقيقاً لمطلب ملاك الأراضي الراغبين في تطوير مواقف سيارات متعددة الأدوار في هذه المنطقة التي تحتاج إلى توفير أعداد أكبر من المواقف. وتضمنت هذه الضوابط:

١- توفير مواقف السيارات تحت مستوى سطح الأرض (الأقبية) أو فوق مستوى سطح الأرض، إضافة إلى إمكانية توفير مواقف السيارات ضمن أدوار المباني الرئيسي الذي يغطي ٣٥٪ من مساحة قطعة الأرض، على أن لا تحتسب مساحة أدوار مواقف السيارات ضمن معامل البناء.



٢- في حالة رغبة المطور إنشاء مواقف إضافية للسيارات متعددة الأدوار في مبنى مستقل أو مبنى مرتبط بالمبنى الرئيسي الذي يغطي ٣٥٪ من مساحة قطعة الأرض، فإنه يجب أن لا تزيد تغطية مبنى مواقف السيارات الإضافية عن ١٥٪ من مساحة قطعة الأرض، على أن يكون الحد الأقصى لارتفاع مبنى مواقف السيارات خمسة أدوار، ولا يزيد معامل البناء لمبنى مواقف السيارات عن (٠,٧٥).

٣- مراعاة تطبيق بقية ضوابط وتنظيمات البناء المطورة في هذه المنطقة، المقررة من الهيئة العليا عام ١٤٢٨هـ.

وكانت الهيئة قد وضعت برنامجاً لتطوير "منطقة الظهيرة" بهدف تحقيق التكامل والترابط بين برنامجي تطوير منطقة قصر الحكم، ومركز الملك عبد العزيز التاريخي، ورفع مستوى البيئة العمرانية الحضرية في الأحياء التي تفصل بين المنطقتين، وصولاً إلى تحويلها إلى مواقع ملائمة للأنشطة الاقتصادية والسكنية والسياحية، بما في ذلك بسطها بالمسطحات الخضراء والساحات المفتوحة وممرات المشاة.

٢٠. نطویر ۶۶



ضوابط وتنظيمات خاصة

المرحلة الثانية من مشروع مدينة تقنية المعلومات والاتصالات بحي النخيل، وفق عدد من الضوابط والتنظيمات، وذلك بهدف تأسيس مشروع سكني متكامل يتضمن تنفيذ وحدات سكنية تساهم في تحقيق التوازن بين أماكن العمل والسكن، وخدمة الأنشطة المحيطة بالمشروع.

كما وافق الاجتماع، على طلب الشركة التعاونية للتأمين، إقامة مقر رئيسي للشركة بارتفاع ٤ أدوار على شارع التخصصي بحي الربيع وفق عدد من الضوابط والتنظيمات.

في جانب آخر، وافق الاجتماع على الطلب المقدم من وزارة العدل، على إقامة مقر رئيسي للوزارة على أرضها الواقعة على شارع الجامعة بارتفاع ١٥ دوراً، إضافة إلى مبنى لمواقف السيارات على أرضها المجاورة على شارع الأمير ثامر بن عبدالعزيز بارتفاع ثلاثة أدوار، وفق ضوابط وتنظيمات محددة.

كما وافقت الهيئة على طلب شركة الاستثمارات الرائدة المملوكة للمؤسسة العامة للتقاعد، بزيادة ارتفاعات المباني للمنطقة السكنية الواقعة في



خلال اجتماع اللجنة العليا لحماية البيئة التاسع

قرارات حاسمة تعالج أوضاع ٨٦ منشأة مخرلة بالبيئة في جنوب الرياض

حسنت اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض، معالجة مجموعة من القضايا الرئيسية المتعلقة بالبيئة في المدينة، خلال اجتماعها التاسع برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سطان بن عبدالعزيز رئيس اللجنة، وذلك في مساء الأحد ٢٥ ربيع الآخر ١٤٣٣هـ، بمقر الهيئة بحي السفارات. هذا القضايا شملت الأنشطة ذات الأثر البيئي في جنوب مدينة الرياض، وإجراءات نقل مصنع الإسمنت إلى خارج المدينة، والإجراءات اللازمة لتحسين جودة الهواء في مدينة الرياض، والمعايير البيئية المصاحبة لعملية إنشاء المشاريع الكبرى، وضوابط التقييم البيئي للمشاريع التنموية في الرياض.

بيئة

إغلاق فوري للأنشطة المخلّة بالبيئة

من تأثير تلك الأنشطة على البيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار نوع النشاط وأهميته بالنسبة للحركة العمرانية، وحجم التأثير البيئي، وموقع النشاط من المناطق الحساسة بيئياً والمناطق السكنية.

وقد أقرت اللجنة العليا عدداً من الإجراءات الخاصة بالمناطق التي يتركز فيها العدد الأكبر من المنشآت المخالفة، وتشمل: مخطط ١٩٦ على امتداد طريق الخرج، ومنطقة التشليح العشوائي في الحائر، ومنطقة أعمال الخشب بالمنصورة، والأنشطة العشوائية بحي المصانع، ومخطط أرض الراجحي. وتتضمن هذه الإجراءات إزالة وتنظيم الأنشطة في تلك المناطق ومنها إيقاف أنشطة جلب وقص الحجر وتنظيم أنشطة التشليح وإزالة أعمال الخشب والأنشطة العشوائية كافة.

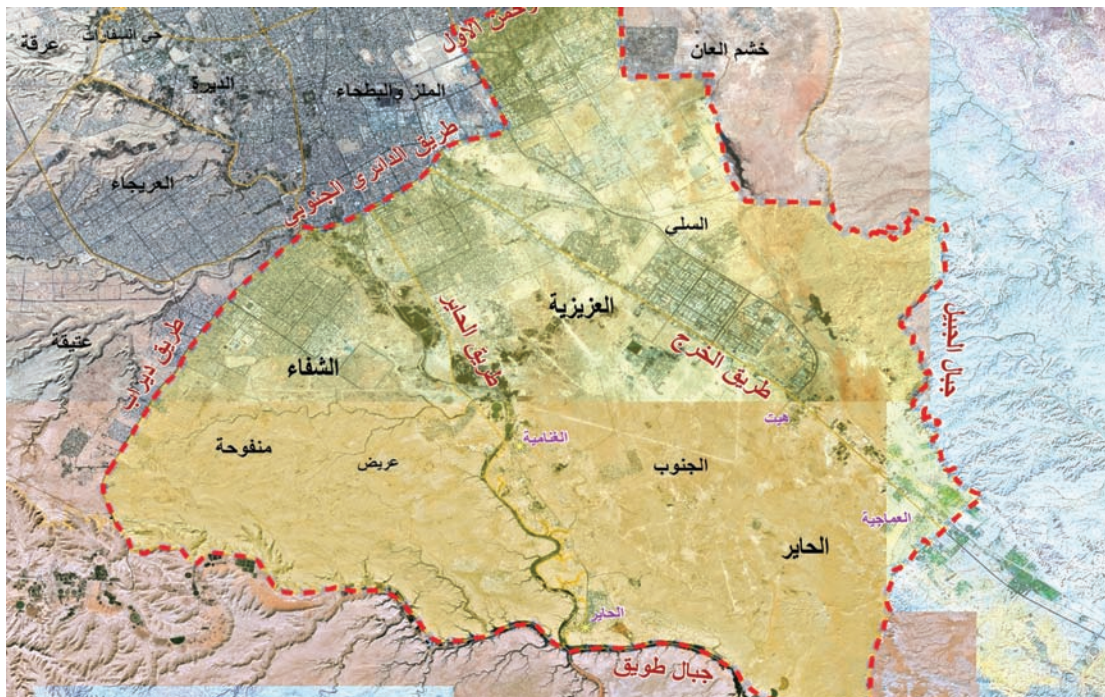
وفي جانب آخر اطلعت اللجنة على توجيه صاحب السمو الملكي نائب أمير منطقة الرياض بالإزالة الفورية لأنشطة الكسارات أو الغرايبيل أو خلطات الإسمنت غير المرخصة في مجمعي (الجافي والعرمة). وإيقاف أنشطة الكسارات والغرايبيل وخلطات الاسمنت غير الملتزمة بالشروط البيئية بما في ذلك تركيب الفلاتر والكمادات. مع الرفع لسموه بأسماء المخالفين للكتابة عنهم لوزارة البترول والثروة المعدنية لفرض الغرامات النظامية بحقهم، والنظر في إلغاء الرخص الممنوحة لهم.

استعرض الاجتماع سير عمل اللجنة المكلفة بحصر الأنشطة والمنشآت ذات الأثر السلبي على البيئة في جنوب مدينة الرياض التي وجّه بتشكيلها صاحب السمو الملكي الأمير سطام بن عبدالعزيز رئيس اللجنة العليا، لحصر المخالف منها أو التي تعمل بدون تراخيص أو تعمل في مناطق عشوائية أو غير مخصصة للأنشطة التي تمارسها. لاتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأنها.

وقد اطلع الاجتماع على التقرير النهائي للجنة الفنية الذي رصد كافة الأنشطة الصناعية ذات الأثر السلبي على البيئة في جنوب مدينة الرياض، ويبلغ عددها ٥٨٧ مصنعاً ومنشأة، في كل من بلديات: (الشفاء، والحائر، والسلي، والعزيرية) وتعددت أنشطتها ما بين مصانع مواد بناء، ومصانع أثاث، وأعلاف، وجلود، وسماد، وصهر حديد، ومباني جاهزة، ومواد كيميائية.

وقرر الاجتماع إغلاق وإزالة كافة الأنشطة غير المرخصة التي تقع ضمن مناطق غير مخصصة لتلك الأنشطة.

كما قرر تطبيق إجراءات تصحيحية تجاه المتبقي من هذه الأنشطة التي تقع ضمن المناطق المخصصة وتشمل هذه الإجراءات استخراج التراخيص النظامية وتوفير المتطلبات البيئية المناسبة للحد



نقل مصنع الإسمنت إلخا خارج المدينة

وفي ضوء قرار اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض القاضي بنقل مصنع الإسمنت إلى خارج النطاق العمراني لمدينة الرياض فقد قررت وزارة البترول والثروة المعدنية نقل المصنع وتغيير موقع الامتياز مع تجديد ترخيص المصنع لمدة ٤ سنوات فقط يتم فيها استكمال إجراءات نقل المصنع خارج الحيز العمراني لمدينة الرياض، وتجهيز الموقع البديل وتجهيز المصنع والمحجر.

وقد صدر توجيه سمو رئيس اللجنة، باعتماد تجديد رخصة محجر شركة مصنع الاسمنت، لمدة أربع سنوات فقط، ابتداء من تاريخ انتهاء الرخصة الحالية في ١٤ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ، مع الاستمرار في تطبيق الأنظمة والضوابط البيئية

على المصنع خلال فترة بقائه في موقعه الحالي. وأن تقوم اللجنة المشكلة من الجهات المعنية بالعمل

تصنيف الأنشطة والمصانع غير المرخصة جنوب مدينة الرياض

الرقم	التصنيف	العدد
١	مصانع الحجر والرخام والجرانيت وبلك وبلاط وبلدورات وسيراميك وطوب	٢٠٧
٢	أنشطة صناعية غير مرخصة بحي المصانع	٢١
٣	مصانع تعبئة الإسمنت والجبس	٥
٤	مصانع كيميائية	٧
٥	أنشطة صناعية غير مرخصة ضمن مخطط الراجحي (مرفق خريطة موقع المخطط)	٢٥٩
٦	مصانع الجلود	٦
٧	مصانع أسمدة	١
٨	مصانع الأثاث والمناجر	٦
٩	إعادة تصنيع البلاستيك والورق	١٠
١٠	الطوب الأحمر والرملي	٢
١١	مصانع الأعلاف	١
١٢	صهر الحديد والسكراب وورش الحدادة	١٤
١٣	مصانع الخرسانة والأنابيب الخرسانية	٣٨
١٤	تشليح وأنشطة عشوائية	٤
١٥	أخرى	٧

على إيجاد موقع مناسب للمصنع بعيد عن الحيز العمراني لمدينة الرياض، لنقل المصنع إليه.



إجراءات لتحسين جودة الهواء

تناول الاجتماع التقارير التي أشارت إلى ارتفاع معدل تلوث الهواء في مدينة الرياض بالعوالق الصغيرة

(الجسيمات PM10) وثاني أكسيد الكربون، حيث صدر توجيه صاحب السمو الملكي رئيس اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض بتكليف اللجنة الفنية التابعة للجنة العليا بدراسة هذا الموضوع. حيث أوضحت اللجنة الفنية في تقريرها الفني إلى أن العوامل الطبيعية وفي مقدمتها العواصف

الترابية هي المصدر الرئيس لتلك العوالق بنسبة ٩٦٪. فيما تصدر النسبة المتبقية من الأنشطة البشرية. وقد تم التأكيد على تنفيذ قرارات اللجنة السابقة المتعلقة بتحسين جودة الهواء في المدينة، والاستمرار في مراقبة جودة الهواء، بالإضافة إلى دعم الدراسات والأبحاث الرامية إلى الحد من آثار العواصف الترابية على المدينة، إلى جانب تحسين وتطوير برامج إعادة الغطاء النباتي، وحماية المناطق الطبيعية، والالتزام بالضوابط البيئية للمشاريع الإنشائية أثناء فترة التنفيذ، ودعم مشاريع النقل العام وأنماط التنقل الأخرى.





ضوابط بيئية على المشاريع الكبرى

لحماية البيئة عام ١٤٣٢ هـ، باعتماد برنامج تطبيق إجراءات التقييم البيئي للمشاريع.

ومن هذا المنطلق، أقر الاجتماع عدداً من الإجراءات في هذا الشأن، شملت تطبيق اللوائح والأنظمة المتعلقة بالجزاءات على تلك المشاريع، واشتراط تقديم "دراسة تقييم الأثر البيئي" في كافة المشاريع الانشائية ذات التأثير البيئي للحصول على رخصة البناء.

وفي السياق ذاته أكد الاجتماع، على أهمية إجراء دراسات للتقييم البيئي لجميع المشاريع التنموية العاملة في منطقة الرياض وتقديمها للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، بهدف تعزيز مبدأ الاستدامة والرفع من إيجابيات المشاريع التنموية، مع تلافي إضرار هذه المشاريع ببيئة المدينة خلال مراحل الإنشاء أو التشغيل، إضافة إلى التقليل من الأخطار والكوارث التي قد تصدر عنها تجاه العاملين فيها، أو تجاه البيئة العامة.

وضمن معالجتها لتلوث الهواء الناجم عن بعض المشاريع التنموية في مدينة الرياض، ومدى التزام هذه المشاريع بالإجراءات اللازمة للتقليل من تلوث الهواء والحفاظ على سلامة البيئة.

اطلعت اللجنة على نتائج رصد (لجنة الدفاع المدني الرئيسية بمنطقة الرياض) لجودة الهواء في تلك المشاريع، الذي كشف عن وجود قصور في التقيد بالمعايير البيئية أثناء تنفيذ عدد من المشاريع التنموية، إضافة إلى عدم إعدادها لدراسات تقييم الأثر البيئي بالرغم من صدور الأنظمة والقرارات المنظمة لذلك، ومن بينها المرسوم الملكي الصادر في عام ١٤٢٢ هـ الذي يعتبر تقديم دراسات تقييم الأثر البيئي أحد المتطلبات النظام العام للبيئة، وقرار الهيئة العليا عام ١٤٢٩ هـ، الذي أكد على الإلزام بتقديم دراسات تقييم الأثر البيئي ضمن ضوابط البناء للمشاريع متكاملة المرافق، وقرار اللجنة العليا



تطوير وادي لبن

وإيجاد موقع بديل لحجز السيارات، وإزالة السيارات التالفة والمخالفة. حيث يعرقل هذا النشاط استكمال مراحل التأهيل البيئي لوادي لبن، ويمنع استكمال أعمال تطوير المتنزه العام فيه، فضلاً عن ما تسببه السيارات المخالفة والتالفة في إحداث تلوث بيئي للوادي ناتج عن تسرب الزيوت، والسوائل، وتراكم السيارات ضمن هذا الموقع الحساس بيئياً. بالإضافة إلى ما تحدثه من تلوث بصري للوادي. يشار إلى أن المرحلة الأولى من مشروع تطوير المتنزه العام في وادي لبن، تتضمن متنزّه حوض سد وادي لبن بما يشمل من جلسات ومساحات خضراء وممرات مشاة ومواقف سيارات ودورات مياه.

وضمن مشروع التأهيل البيئي لوادي حنيفة والأودية الرافدة إليه، أقرت اللجنة استكمال تنفيذ المرحلة الثانية من تطوير وادي لبن الذي يقع حالياً في منطقة حجز السيارات أسفل الجسر المعلق بمساحة ٣٤٠,٠٠٠ م^٢، حيث سيتم نقل حجز السيارات خارج منطقة الوادي.

وقد تضمنت خطة التطوير المعتمدة لوادي حنيفة، إخلاء الوادي والأودية الرافدة له، من جميع الأنشطة المخلة ببيئتها، حيث تم نقل الكسارات والأنشطة الصناعية ووقف أعمال نقل التربة.

ومن هذا المنطلق، سيتم نقل حجز السيارات من وادي لبن إلى موقع ملائم خارج منطقة الوادي،

مشاريع تشجير تجريبية في الثمامة

في جانب آخر، وضعت الهيئة برنامجاً لإعادة الغطاء النباتي بمنطقة الرياض، يهدف إلى الحد من تدهور الغطاء النباتي بالتحكم في مسبباته، وزيادة الغطاء النباتي في المناطق الطبيعية وإعادة تأهيلها مثل الروضات والشعاب والأودية والنفود، وتنمية المناطق الرعوية، وتنمية الحياة الفطرية النباتية والحيوانية على مستوى منطقة الرياض. وقد تم من خلال البرنامج تنفيذ مشروع تشجير تجريبي في متنزه الثمامة تضمنت زراعة نحو ٦٠٠٠ شجرة طلع، وتتم المتابعة المنتظمة لها وإجراء القياسات الدورية التي تقيس نموها وتعطي المؤشرات حول الظروف الأنسب لها من ناحية المكان وأسلوب الغرس والري.

كما سيتم تنفيذ مشروع التشجير التجريبي الرئيسي في المتنزه الذي يتضمن زراعة ٨٠,٠٠٠ شجرة طلع، وسمر، وسمر راديانا، وسلم. وإجراء كافة التجارب العلمية عليها لمعرفة ورصد أفضل الأساليب والطرق لإعادة الغطاء النباتي.

وفي هذا البرنامج جرى إنشاء بنك للبذور يتم فيه

حصر وتصنيف وجمع البذور من النباتات المحلية بناءً على التصنيف العلمي للنباتات، ومن ثم تتم دراستها في المختبر وفرزها ومعالجتها بالطرق العلمية لمعرفة خصائصها وتحديد الطرق المناسبة لحفظها وتخزينها، من أجل إكثار النباتات مستقبلاً والمحافظة على بعض الأنواع من الانقراض. ويشتمل مبنى البنك على غرف لفرز وتجفيف البذور ومن ثم حفظها عن طريق التبريد أو التجميد. كما يشتمل على مختبر معالجة وإجراء الاختبارات الحيوية على البذور، ومעشبة لحفظ عينات النباتات التي تم جمع بذورها بعد التجفيف. وقد بدأ جمع وتخزين البذور من عدة مناطق محيطة بمدينة الرياض مثل الثمامة والطوقي وروغب والقدية وحفيرة نساح والحاير، ومن ثم استخدام هذه البذور في إنتاج الشتلات وفي مواقع التشجير التجريبية ويجري دراستها ومتابعة نموها بشكل مستمر.

وقد جرى ضمن البرنامج تصنيف الأشجار والشجيرات ومغطيات التربة المحلية في منطقة الرياض، بالإضافة إلى إعداد "دليل للنباتات بمنطقة الرياض" احتوى على ٣٩٦ نوعاً مختلفاً من النباتات.





كما جرى ضمن البرنامج، دراسة علمية لتوثيق مشروع تشجير وادي حنيفة، تهدف إلى حفظ الخبرات المكتسبة في عمليات تشجير وادي حنيفة للإفادة منها ضمن الأعمال المستقبلية، وقد اشتملت الدراسة على إعداد دليل للنباتات التي تمت زراعتها في الوادي، وطرق غرسها، وعمليات التشجير، وتوثيق الخبرات العملية في عمليات نقل أشجار الطلح.

وفي السياق ذاته، تضمن البرنامج تخصيص مناطق للتشجير المكثف في وادي حنيفة، تزرع فيها الشتلات على مساحات محددة، وبعد نموها يتم نقلها إلى أماكن أخرى، وقد تم استزراع ٢٠ ألف شجرة حتى الآن وفق هذه التجربة في موقعين مختلفين من الوادي، تمهيداً لتعميمها على بقية مواقع الوادي وفروعه مستقبلاً بمشيئة الله.

وأوضح المهندس إبراهيم السلطان، أن الهيئة شكلت ضمن برنامج إعادة الغطاء النباتي بمنطقة الرياض، فريق عمل من المختصين، وعقدت عدداً من ورش العمل، ونظمت زيارات للاطلاع على التجارب العالمية والمحلية في مجال التشجير وإعادة الغطاء النباتي، وصولاً إلى إعداد استراتيجية شاملة لإعادة الغطاء النباتي في المنطقة.





تحويل مرمى النظيم إلحاً متنزه عام

كما تابعت الإجراءات التي تمت لإغلاق مرمى استقبال صهاريج الصرف الصحي شرق الرياض الواقع شرق حي النظيم نهائياً، والذي كان مصدراً لكثير من المشاكل البيئية والإزعاج لسكان المناطق المجاورة، وثمن جهود أمانة منطقة الرياض وشركة المياه الوطنية للحد من المشاكل البيئية في الموقع، وإعادة تأهيله عبر إزالة كافة الآثار التي خلفتها أعمال المرمى على مدى السنوات الماضية.

كما أقر الاجتماع استكمال تحويل موقع المرمى إلى متنزه عام بمساحة ٣ كم^٢ لخدمة سكان المنطقة، والمساهمة في توفير مناطق خضراء وليكون أحد المتنزهات الكبرى في مدينة الرياض. وتعتبر منطقة المرمى ضمن "الضاحية الشرقية" التي تتضمن تخصيص منطقة خدمية ترويحية في نفس موقع المرمى المغلق، تتواءم مع طبيعة المنطقة وطوبوغرافيتها.

حملة إيقاف المركبات التالفة والمتهالكة

تابع الاجتماع، سير العمل في حملة إدارة مرور الرياض لإيقاف وإزالة السيارات المشوهة والتالفة والمتهالكة والملوثة للبيئة، نظراً لمساهمتها في إحداث تلوث الهواء في المدينة، وتأثيرها السلبي على المظهر العام، وتسببها بعرقلة حركة السير على شبكة الطرق.

وقد أسفرت الحملة عن حجز عدد كبير من هذه السيارات، ومنعها من السير على شبكة الطرق، من خلال متابعتها عبر نقاط التفتيش المرورية، ومتابعة معارض السيارات والمناطق الصناعية لرصد هذه السيارات. حيث بلغ عدد السيارات المحجوزة والمرفوعة من شوارع مدينة الرياض منذ بدء الحملة في عام ١٤٣١هـ حتى ربيع الآخر ١٤٣٣هـ حوالي ٨٥٠٠ سيارة.

تحديث مواصفات الوقود

وضمن جهودها لحماية الصحة العامة والبيئة،

والحد من التلوث الصادر عن المصانع، وصولاً إلى جعل بيئة المدن الصناعية في مدينة الرياض خالية من الملوثات.

وقد اشتملت هذه الجهود على مشروع حق الامتياز لمرافق المياه والصرف الصحي والصناعي بالمدينة الصناعية الثانية بالرياض"، الذي تضمن إنشاء وإعادة تأهيل وتشغيل مرافق المياه والصرف الصحي والصناعي بالمدينة الصناعية الثانية بالرياض، وفق نظام حق الامتياز (BOT).

كما تضمنت، مشروع تشجير المدينة الصناعية الثانية بالرياض، الذي يشتمل على زراعة مليون متر مربع من المسطحات الخضراء، وغرس ٣٤ ألف شجرة، وإنشاء شبكة لريها باستخدام المياه المعالجة، إلى جانب المراقبة والمتابعة الدورية للمخالفات البيئية، ودعمها بحملات التوعية البيئية لتوعية المصانع بالإضرار البيئية وخطرها على المجتمع، وطريق الوقاية منها، إضافة إلى استعراض مشروع الأمن الصناعي في المدينة الصناعية الثانية بالرياض، الذي يعمل على الحد من المخالفات البيئية التي تصدر من المصانع أو الصهاريج التي ترمي مخلفاتها داخل مرافق المدينة.

يشار إلى أن اللجنة العليا لحماية البيئة في مدينة الرياض، تشكلت ضمن الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وبعضوية ٢١ جهة من الأجهزة ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، بهدف متابعة الوضع البيئي في المدينة، ووضع برنامج تنفيذي لحماية البيئة، ومتابعة تنفيذه.

وقد تمخض عن هذه اللجنة، إقرار خطة تنفيذية لحماية البيئة بمدينة الرياض للفترة من (١٤٢٨-١٤٣٥هـ)، اشتملت على أكثر من ٤٦ برنامجاً، تغطي خمسة محاور رئيسية تشمل: (التلوث، ويشتمل على سبعة برامج)، (النفايات، ويتضمن ١٠ برامج)، (موارد المياه، ويشتمل على تسعة برامج)، (الموارد الطبيعية والمناطق المفتوحة والحياة الفطرية، ويضم تسعة برامج)، (الإدارة البيئية، ويتضمن عشرة برامج). وتخضع هذه الخطة للمراجعة والتحديث بشكل دوري، وفق المستجدات التي قد تطرأ خلال الفترة المحددة.

اطلعت اللجنة العليا لحماية البيئة بمدينة الرياض، في اجتماعها الثامن، الذي عقد يوم الأربعاء ٢٠ ذو الحجة ١٤٣٢هـ، على عرض مرئي عن خطة وزارة البترول والثروة المعدنية لتحديث مواصفات الوقود في المملكة، التي تهدف إلى حماية الصحة العامة والبيئة من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجية بعيدة المدى لإمداد قطاع النقل في المملكة بوقود ذو مواصفات مطابقة للمعايير البيئية، ويواكب الزيادة المضطردة لأعداد المركبات.

وقد تضمنت هذه الخطة، في مرحلتها الأولى التي أطلقت عام ١٤٢٨هـ خفض نسبة الكبريت في وقود الديزل من (١٠ آلاف جزء في المليون) إلى (٨٠٠ جزء في المليون)، فيما شملت في مرحلتها الثانية هذا العام ١٤٣٢هـ، خفض نسبة الكبريت في وقود الديزل إلى (٥٠٠ جزء من المليون)، فيما تعتزم الوزارة مواصلة عملية خفض في المرحلة الثالثة عام ١٤٣٧هـ، لتبلغ نسبة الكبريت في كل من الديزل والبنزين (١٠ أجزاء من المليون) بمشيئة الله، وهو ما سيضاهي أعلى المواصفات العالمية.

كما تطرق العرض، إلى جهود الوزارة في الحفاظ على البيئة بمنطقة الرياض، والتي شملت: إمداد محطات الكهرباء الرئيسية والقطاع الصناعي في المدينة بالغاز الطبيعي، ورفع كفاءته وتقليل انبعاثاته، وإنتاج وتوزيع البنزين الخالي من الرصاص، والديزل منخفض الكبريت.

كما عملت الوزارة، على مراقبة الانبعاثات من مصفاة الرياض، وخفضها عبر تركيب محطتين حول المصفاة، وإنشاء وحدة لمعالجة الكبريت ساهمت في تقليل الانبعاثات من المصفاة بنسبة بلغت ٩٥٪، إضافة إلى تركيب عوازل مزدوجة (Double Seals) على صهاريج التخزين للحد من انبعاثات المركبات الهيدروكربونية، واستخدام مياه الصرف الصحي المعالجة من مدينة الرياض في الاستخدامات الصناعية بالمصفاة.

حماية بيئة المدن الصناعية

كما تابعت اللجنة جهود هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية، في حماية بيئة المدن الصناعية،



سمو الأمير سطاتم افتتحت متنزهي سد وادي نمار وسد وادي لبن

نمار ولبن يجتذبان المتنزهين بالبحيرات والتشجير المكثف

أضافت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، متنفسين طبيعيين للمتنزهات المفتوحة المتاحة لسكان المدينة، بعد رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سطاتم بن عبدالعزيز رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ظهر الثلاثاء ١٨ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ، حفل تدشين مشروع التأهيل البيئي لكل من وادي نمار ووادي لبن، وافتتاح كل من: متنزه سد وادي نمار ومتنزه سد وادي لبن. هذه المشاريع البيئية الترويحية، تأتي ضمن مشاريع الهيئة العليا لتأهيل الأودية الرافدة إلى وادي حنيفة، التي تهدف إلى تأهيل الوادي وتطويره وتحويله إلى منطقة ترويحية طبيعية جاذبة.

بيئة



أهدى صاحب السمو الملكي الأمير سبطام بن عبد العزيز، سكان الرياض أحدث متنزهين طبيعيين في وادي نمار ووادي لبن طورتهما الهيئة العيل لتطوير مدينة الرياض ضمن برنامجها الأكبر من نوعه في المنطقة لتأهيل وادي حنيفة وروافده، والذي أثمر بفضل الله تعالى، عن تحسين بيئة الوادي وإعادةه إلى وضعه الطبيعي، وإيجاد مصدر إستراتيجي للمياه المنقاة للاستخدامات الزراعية والصناعية، وبالتالي الاستفادة من موارد الوادي الطبيعية، وجذب الاستثمارات من القطاعين الخاص والعام في مجالات الزراعة والسياحة والترفيه.

فخلال رعاية سمو رئيس الهيئة العليا حفل افتتاح مشروع التأهيل البيئي لكل من وادي نمار ووادي لبن، استمع إلى شرح من المهندس إبراهيم بن محمد السلطان رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، عن مكونات مشروع التأهيل البيئي لكل من وادي نمار ووادي لبن وعناصرهما المختلفة، وما اشتملا عليه من إنشاءات وتجهيزات وخدمات ومرافق وتقنيات، كما أراح سموه الستار عن اللوحة التذكارية للمشروعين، واطلع على التصميم المبدئية لمتنزه الأمير سبطام بن عبد العزيز الذي

سيقام أسفل الجسر المعلق في وادي لبن، وعلى تصاميم ومخططات مشاريع الهيئة العليا المستقبلية في الوادي. بعدها قام سمو الأمير بجولة تفقدية في أجزاء من مشروع التأهيل البيئي لوادي نمار، اطلع خلالها على الكورنيش المقام على بحيرة سد نمار، وشاهد التجهيزات والمرافق الخدمية وأعمال التشجير وتنسيق المواقع المنجزة في المنطقة.





مشروع وادي نمار

للمشاة في الموقع بطول ٨٩٢ متراً، تمر عبر التكوينات الصخرية، والمناطق المشجرة، وبالقرب من قناة المياه وتهيئته لممارسة رياضة المشي، فيما تم تجهيز الرصيف المحاذي للطريق كمر للخدمات.

وعلى طول امتداد الطريق المحلي في الوادي وحول ممرات المشاة في المتنزه، نصبت أعمدة الإنارة بعدد ٢٤٥ عموداً في الساحات المفتوحة، وفي مواقع متفرقة في أرجاء الوادي، في توزيع يتلاءم مع بيئة الموقع الطبيعية.

التشجير والري

كما خضع وادي نمار لعملية تأهيل واسعة في جانب إعادة الغطاء النباتي، احتضن عبرها الوادي أكثر من ٥٢٠ نخلة تم غرسها على امتداد رصيف المشاة، فيما غرست أكثر من ٩٥٠٠ شجيرة من مختلف الأصناف في بطن الوادي.

وقد جرت عملية التشجير وفق الأسس العلمية التي تحقق الاستدامة في المشروع، وتراعي المتطلبات البيئية والمناخية للمنطقة، حيث جرى استخدام الأشجار المنتمية لبيئة الوادي الصحراوية، وزوّدت بنظام للري يستخدم في مواسم الجفاف، مكوّن من عدداً من الآبار وخطوط الري بطول ١٦٠٠ متر.

يغطي مشروع التأهيل البيئي لوادي نمار في مرحلته الأولى مسار الوادي ابتداءً من بحيرة سد نمار حتى التقاءه بوادي حنيفة في حي عتيقة، واشتمل على تهذيب مجاري السيول، وإنشاء الطرق المحلية، وإنارتها، وتزويدها بالنظم الإرشادية، وتحسين حركة المرور لخدمة أصحاب المزارع والمتنزهين، وتنفيذ ممر للخدمات بجانب الطريق. كما تضمن المشروع، إعادة زراعة الموقع بالأشجار والنخيل والنباتات المحلية، وتنسيق الأرصفة والممرات، وإنشاء كورنيش مطل على بحيرة السد، إضافة إلى تزويد الموقع باحتياجاته من المرافق والخدمات.

وسيقصر الطريق المقام في الوادي، على الحركة المحلية التي تخدم قاطني الوادي والمتنزهين فيه، وقد جرى تصميمه بطريقة تقلل من تأثيره من جراء الفيضانات والسيول، كما تحول حواف الطريق الصخرية دون دخول المركبات إلى بطن الوادي.

ويمتد الطريق بطول ستة كيلومترات، ويتوفر على جانبية مواقف للسيارات تتسع لـ ٨٠٠ سيارة، وجرى تزويده باللوحات الإرشادية، والعلامات المرورية، ومخففات السرعة.

كما اشتمل المشروع، على تنفيذ ممرات ترابية

بحيرة بمساحة ٢٠٠ ألف م^٢

كما أن أحد أبرز عناصر المشروع يتمثل في بحيرة سد نمار، التي يبلغ طولها ٢ كيلومتر، وتبلغ مساحتها ٢٠٠ ألف متر مربع، ويصل عمقها إلى نحو ٢٠ متراً، وتشكل أحد المناظر الطبيعية الخلابة في الموقع، فضلاً عن دورها في تلطيف أجواء المتنزه، ومساهمتها في إنعاش الحياة الفطرية حوله.

كورنيش علوا امتداد ٢ كم

كما جرى ضمن المشروع، تجهيز الأرصفة المطلة على بحيرة المتنزه على شكل كورنيش بطول ٢ كيلومتر، بحيث تتناثر فيها أشجار النخيل، وتتوزع في جنباتها دورات المياه والأكشاك، كما جهزت بمواقع للجلوس مطلة على البحيرة، ومداخل لتنقل المتنزهين بين أطراف البحيرة والكورنيش.

تطوير المنطقة المطلة علوا البحيرة

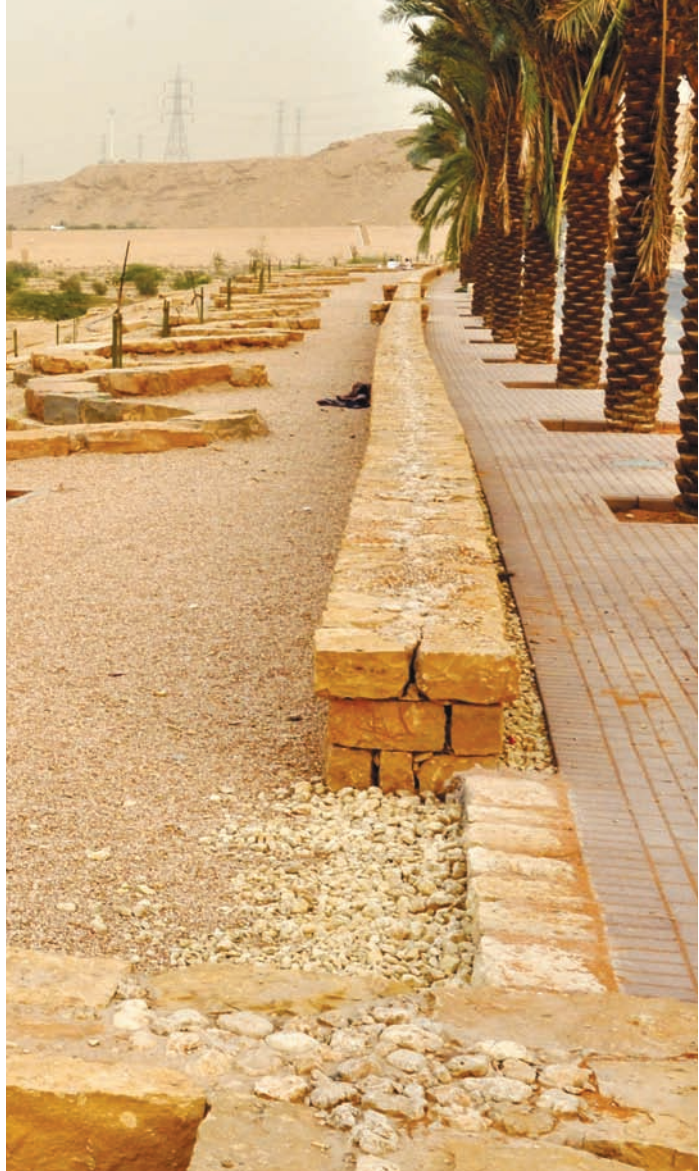
بعد أن شهد متنزه سد وادي نمار كثافة كبيرة من المتنزهين خلال الأيام الأولى من افتتاحه، وجّه سمو رئيس الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، بتطوير الواجهة الجنوبية لبحيرة المتنزه من الجهة المقابلة للكورنيش، والممتدة بطول ٢٠٠٠ متر وعمق ٥٠



متراً، بما يشمل تنفيذ ممرات للمشاة وتجهيزها بجلوسات للمتزهين، إضافة إلى إنشاء مطلات على بحيرة السد تمكّن الزائرين من مشاهدة البحيرة والكورنيش من حواف الوادي العلوية.

كما وجّه سموه بتعزيز الإنارة القائمة في المنطقة المحيطة بالمتنزه، بما فيها البحيرة، والجبال المطلة عليها، وممرات المشاة، والجلوسات العائلية والساحات المفتوحة، وبما يتلاءم مع بيئة الموقع الطبيعية.







مشروع وادي لبن

ومحيطة بـ ١٢٦ وحدة إنارة، وتزويدها بالطاقة من محطة كهربائية في الموقع.

مسار بطول ٤٣٠٠ متر للمشاة

أما ممرات المشاة في مشروع تأهيل وادي لبن، فبسطت على شكل مسارات ترابية مدعمة بالأحجار بطول ٤٣٠٠ متر، تتخلل المناطق الأكثر جذباً للمتزهين كالمواقع المشجرة وبالقرب من قناة المياه وحول التكوينات الصخرية، في الوقت الذي خصّص فيه الرصيف المحاذي للطريق كممر للمشاة أيضاً بمساحة تزيد عن ٢٨٠٠ متر مربع.

٣٠ جلسة للمتزهين

كما شمل المشروع غرس ١٠٠ نخلة على طول رصيف المشاة، وتوزيع ١٥٠٠ شجيرة من مختلف الأنصاف في بطن الوادي، ضمن برنامج أوسع لإعادة الغطاء النباتي في الموقع بما يتناسب مع بيئته الطبيعية، كما جرى تجهيز ٣٠ موقعاً مطلقاً على حوض سد لبن بجلسات حجرية للمتزهين.

أما مشروع التأهيل البيئي لوادي لبن، فيغطي في مرحلته الأولى، المنطقة الممتدة من سد لبن حتى التقاءه بوادي حنيفة. ويشتمل على تنظيف بطن الوادي وحوض السد من المخلفات، وتهذيب مجاري السيول، وإنشاء الطرق وإنارتها لتحسين حركة المرور التي ستقتصر على المتزهين وأصحاب المزارع القائمة في الموقع، إضافة إلى تنفيذ ممر للخدمات، وأعمال التشجير والتنسيق، وإنشاء جلسات للتنزه.

أعمال الطرق

وتضمن مشروع وادي لبن، إنشاء طريق محلي بطول ٣٨٠٠ متراً، مزود بمواقف للسيارات تتسع لأكثر من ٣٢٨ سيارة، جرى تصميمه بشكل يقيه من تأثير جريان الفيضانات والسيول، وتم تجهيزه بمتطلبات السلامة المرورية، واللوحات الإرشادية، وشيّد حوافه بالصخور لتحول دون دخول السيارات إلى بطن الوادي، فيما جرى إنارة الطريق

مشاريع مستقبلية

مجري السيول، ومد قناة للمياه في الموقعين بطول إجمالي يبلغ ٣ كيلومترات، وتحسين حركة المرور من خلال إنشاء طرق محلية لخدمة أصحاب المزارع والمتنزهين بطول ٤,٦ كيلومتر في وادي وبيير، وبطول ٦ كيلومتر في وادي المهديّة، وتجهيز الواديين بأكثر من ٦٠٠ موقف للسيارات، إضافة إلى إنارة الطرق وتنفيذ ممرات للخدمات على جوانبها بطول يبلغ نحو ١١ كيلومتر، وتنسيق بطن الواديين، وإعادة الغطاء النباتي فيهما بأكثر من ٧٨٣ شجرة، ونحو ٥٠٠٠ شجيرة.

بحيرات الحاير

وأطلع سموه على التصاميم المعدة لمشروع التأهيل البيئي لبحيرات الحاير التي تُعتبر المصب النهائي للمياه المصروفة إلى وادي حنيفة، بما يشمل تهيئتها للاستثمار والاستفادة منها كمنطقة مفتوحة ومتنزه لأهالي جنوب المدينة. وهذه البحيرات تقع ضمن محمية الحاير البالغة مساحتها حوالي ٤٠ كيلومتر مربع.

وخلال حفل التدشين اطلع سمو رئيس الهيئة على المخططات والتصاميم المعدة لتطوير متنزه الأمير سطاتم بن عبدالعزيز بوادي لبن، الذي يقع أسفل الجسر المعلق، على مساحة تبلغ ٨٠٠ ألف متر مربع.

وسيشتمل المشروع على مطل وساحات لملاعب الأطفال، وممرات للمشاة، ومساحات مائية، وممرات جبلية، وجلسات للمتنزهين، كما سيضم ملاعب لكرة القدم، وأخرى لكرة الطائرة، ومرافق خدمية متكاملة، يتم تنفيذها وفق أحدث المعايير البيئية.

تأهيل وبيير المهديّة

كما اطلع سموه على المخططات والتصاميم لكل من وادي وبيير ووادي المهديّة، الذي جرت ترسية تنفيذ أعمال مشروع التأهيل البيئي لهما ضمن برنامج تأهيل الأودية الرافدة لوادي حنيفة. ويشتمل نطاق العمل في المرحلة الأولى من المشروعين، على تهذيب





ويتضمن مشروع التأهيل، تهذيب مجاري السيول، وإعادة تنظيم البحيرات التي تبلغ مساحتها ٧٥٠ ألف متر مربع، وإنشاء قنوات المياه دائمة الجريان، إضافة إلى المعالجة البيئية لكل من البحيرات وحوض سد الحاير من خلال إزالة النباتات العشوائية وتنظيف القاع من الأتربة والمخلفات التي تكونت على مدى العقود الماضية.

كما سيشتمل المشروع على إنشاء خمس جزر صناعية داخل البحيرات، وتشبيد خمسة جسور فوق القنوات المائية، وإقامة برجين للمراقبة، وغرس ١٦٠٠ شجرة في مختلف أرجاء الموقع، وإعادة تنسيق خطوط الخدمات والمرافق العامة، إضافة إلى تنفيذ طرق محلية بطول ١٤ كيلومتراً، وطرق ترابية بطول ٢٥ كيلومتراً لخدمة المزارع المحيطة ومرتادي المنطقة، ومد ممرات ترابية للمشاة بطول ١,٨ كيلومتراً، ونشر ٢٥٠ لوحة تعريفية وإرشادية في الموقع، فضلاً عن تجهيز المنطقة بـ ١٦٢ جلسة للمتزهين، وإنشاء سبع

دورات للمياه، وصولاً إلى تأهيل كامل المنطقة بما يتوافق مع المخطط الشامل لتطوير وادي حنيفة وخطة التأهيل البيئي لمنطقة البحيرات.





تكامّل بين مرصد الرياض الحضري ومخططاتها الإستراتيجية

بهدف استعراض التجارب الدولية في تأسيس المراصد الحضرية، واستيعاب مفاهيم وأهداف المراصد الحضرية في مرصد الرياض الجديد، نظمت الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض صباح أمس ورشة العمل الثانية للمرصد الحضري لمدينة الرياض في الثاني من شهر محرم ١٤٣٣هـ في قصر الثقافة بحي السفارات.

وقد ركزت الورشة التي عقدت بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكثر من ٥٨ جهة حكومية وأهلية محلية وعالمية، على الجوانب التدريبية للكوادر البشرية العاملة في المراصد، وجوانب إعداد المؤشرات الحضرية لمدينة الرياض لـ مختلف قطاعات التنمية في المدينة.

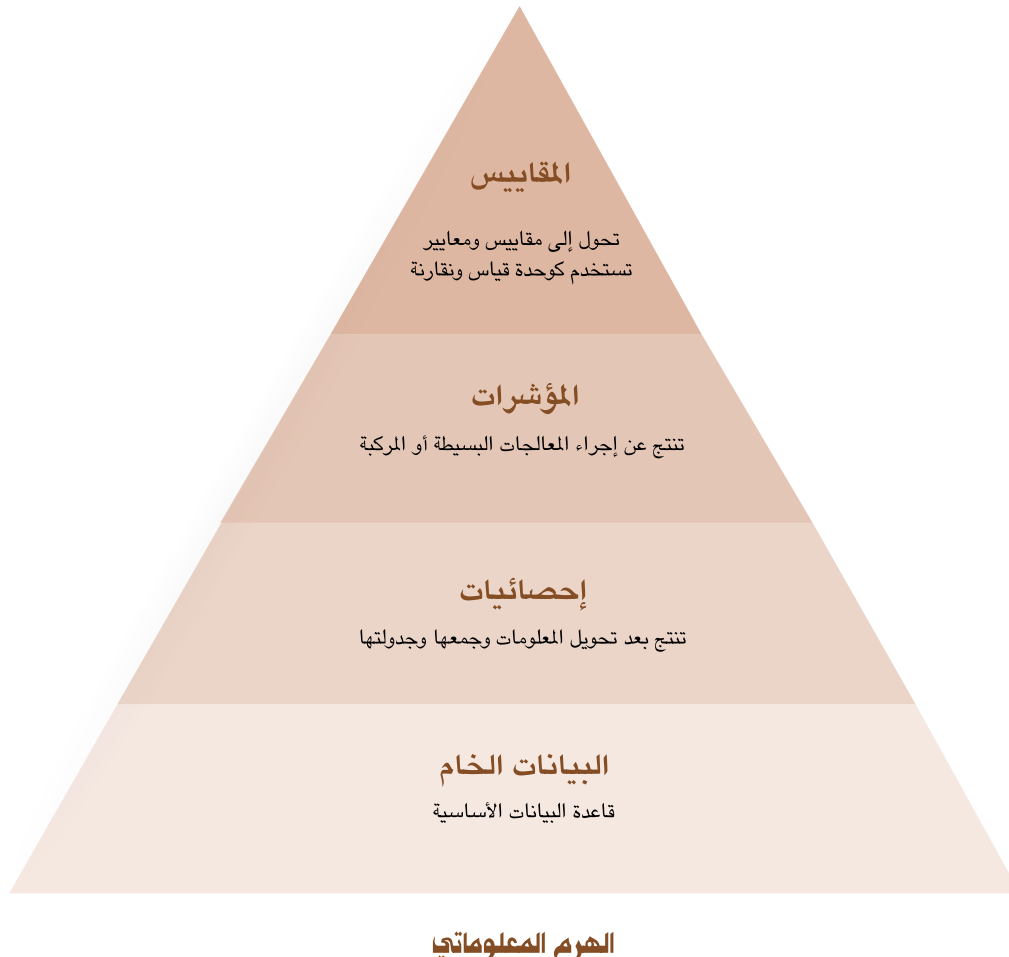
دراسات

مرصد الرياض الحضري

التي تعمل على تحسين جودة الحياة في المدينة. وأضاف أن الهيئة انطلقت في تأسيسها لمرصد الرياض الحضري، من تطوير برنامجها للمؤشرات الحضرية، والبيانات والإحصاءات الحديثة عن معظم قطاعات المدينة، والاطلاع على أفضل التجارب العالمية والإقليمية في إنشاء المراصد، في الوقت الذي حرصت فيه على تحقيق التكامل بين مرصد الرياض ومخططها الإستراتيجي، على اعتبار المرصد أداة رئيسية لمتابعة عملية التخطيط الإستراتيجي.

وقال "من المؤكد أن نجاح أي مرصد حضري، يعتمد على المشاركة الفاعلة من قبل القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في المدينة التي يعمل لأجلها، فالمرصد جهاز وضع لمساعدة هذه الجهات في تحديد أولوياتها والتعبير عن اهتمامات في العملية التنموية".

انطلق تأسيس مرصد الرياض الحضري، من حاجة المدينة إلى وجود مرصد يتعاطى معها كوحدة تحليلية شاملة، ويقوم بالتنسيق بين مصادر المعلومات المختلفة فيها، ليجمع البيانات منها، ويعالجها ويحللها ويديرها، ليستخلص منها نتائج. ونيابة عن المهندس إبراهيم بن محمد السلطان عضو الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة، ألقى عبدالعزيز بن عبدالمك آل الشيخ نائب رئيس المركز للدراسات والتخطيط، كلمة خلال الورشة، أشار فيها إلى أن مدينة الرياض، تشهد عمليات نمو متزايدة وتوسع مستمر، يصعب معها وضع السياسات أو اتخاذ القرارات أو رسم الخطط، دون الرجوع إلى مؤشرات دقيقة ومتكاملة، تساهم في صنع القرارات





تخطيط تنموي قائم على الحقائق

أو العلاقة مع الجهات الأخرى المشاركة في عملية إنتاج وتحليل واستخدام مخرجات المرصد.

مقاصد المراسد الحضرية

وضمن برنامج الورشة في يومها الأول، قدّم الدكتور أحمد طه الصغير خبير المراسد الحضرية في المعهد العربي لإنماء المدن، تعريفاً بمفاهيم ومقاصد المراسد الحضرية، كشف فيه عن توفر المعلومات الخاصة بالقطاعات التنموية على مستوى الدول، في حين لا تتوفر على مستوى المدن، مشيراً إلى أن المعلومات المتوفرة عن المدن تتصف في معظمها بعدم الدقة، وعدم ملائمتها لاتخاذ السياسات والقرارات على ضوءها، وهو ما يؤكد أهمية إنشاء المراسد التي تقوم بهذا الدور على أكمل وجه، وبأقل قدر من التكلفة، وبما يساعد على مواجهة المتغيرات، واستشراف التوقعات في المستقبل.

كما اعتبر أن أحد أهم مزايا المراسد الحضرية، يتمثل في كونها أداة لتفعيل العملية التشاركية بين

ونياية عن الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المملكة، ألقى الدكتور إبراهيم جودة، كلمة أشار فيها إلى أن مرصد الرياض الحضري يعد رافداً قوياً للتخطيط التنموي القائم على الحقائق والأدلة، وهو أحد البرامج التي تحظى بدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وأضاف بأن تبني السياسات القائمة على مؤشرات قطاعية دقيقة وأنية، يساهم في تحقيق التنمية بطابعها المستدام وبأبعادها البشرية الواسعة، في الوقت الذي يعمل فيه على تفادي اقتصار التركيز على البعد الاقتصادي للتنمية، دون مراعاة للأبعاد الأخرى وما يحدث من ترابط عضوي بينها.

وتابع أن مدينة الرياض تحظى بخصوصية تامة في جوانب الأهمية الحضرية، والقدرة على الاضطلاع بدور ريادي ونموذجي تحتذيهِ المراسد الأخرى، سواء من ناحية الهيكل المؤسسي، أو قواعد البيانات،



أجندة المؤئل

وفي اليوم الثاني للورشنة، عقدت جلسة تحت عنوان "أجندة المؤئل وحزم المؤشرات المعبرة عنها" أدارها الدكتور حاتم طه، خبير المراسد الحضرية في أمانة المدينة المنورة، طرح خلالها خريطة توضح الطريق للتحضر بالعالم، والسبيل لجعل المدن آمنة ومنصفة من خلال وضع سياسات واستراتيجيات عمل تتصف بالشمولية والتشاركية والاحتواء لكل العناصر ذات الصلة بالتنمية المستدامة.

كما تناولت الجلسة الثانية، "مفهوم وفكرة المؤشرات الحضرية" وقدمها بإدارة الدكتور حسني السيد، خبير التخطيط في المراسد الحضرية، وركزت على عملية إنتاج المؤشر الذي هو مقياس يلخص معلومات حول موضوع معين أمام متخذي القرار، وتطرقت إلى أهم أنواع المؤشرات وأهدافها، والفرق بين البيان الذي هو حزمة من المعلومات، والمؤشر الذي هو مقياس تعريفي للمعلومة المستهدفة.

القطاعات المختلفة في المدن، وتركيز هذه المراسد على المميزات النسبية والخصوصيات التي تتميز كل مدينة عن غيرها، وتحديد الفرص المتاحة لاستثمار هذه المزايا لصالح المدينة وسكانها.

تجارب المراسد في المملكة

وقد تضمن برنامج الورشة في يومه الأول أيضاً، عرضاً لأهداف (مبادرة مؤشرات المدينة العالمية GLOBAL CITY INDICATORS FACILITY) مقدم من جامعة تورنتو بكندا، وتقييماً لتجارب المراسد الحضرية في المملكة قدّمه الدكتور حاتم طه خبير المراسد الحضرية بأمانة المدينة المنورة، إلى جانب التعريف تعريف بالمرصد الحضري لمدينة الرياض الذي قدّمه المهندس عبد الرحمن السلطان مدير البحوث والدراسات بالهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وعرضاً عن مؤشرات المرصد الحضري لمدينة الرياض، قدّمه الدكتور كمال عبد العزيز من مكتب البحر الأحمر للاستشارات الهندسية.

منهجية المؤشرات الحضرية

ما هو المرصد الحضري؟

يعرف المرصد الحضري بأنه جهاز مستقل ومتخصص يعمل بمشاركة كلاً من القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لينتج إطاراً للمؤشرات يعبر عن اهتمامات هذه القطاعات في مسار عملية تنمية المدن الحضرية ويساعد في تحديد أولوياتها.



ويستخلص المرصد من خلال هذا الإطار مؤشرات كمية ونوعية بعضها يقيس الأهداف، وأخرى تقيس الأداء لجميع القطاعات والفئات بهدف تحقيق المقاصد التي تلبي احتياجات السكان بالمدن. وتتمحور مهمة إدارة المرصد حول جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة لحساب المؤشرات، ومن ثم تحليلها ودراساتها لتوضيح مكان القوة ومواقع الضعف والفرص المتاحة لتنمية المدينة، وتحديد المخاطر التي تعوقها، ويجري كل ذلك لدعم عملية إعداد السياسات والخطط والبرامج للتنمية الحضرية للمدينة.

كما يتولى المرصد الحضري عملية المتابعة ومراقبة تنفيذ تلك الخطط والبرامج والمشاريع، والأداء المالي لها، عن طريق المؤشرات التي تقيس الأداء. كما يقوم المرصد بتقييم الآثار المتوقعة وغير المتوقعة، بهدف مراجعة دورة إعداد السياسات والخطط والبرامج والميزانيات المستقبلية، في عملية حيوية ومستمرة، عن طريق توفير قاعدة معلومات للمؤشرات متجددة لمقابلة المتغيرات والتغيرات السريعة معدلاً وإيقاعاً، ليصبح تحليل هذه المؤشرات في نهاية الأمر هو المرجع الأساسي لتخذي القرار على المستوى الحضري.

وفي الجلسة الثالثة من الورشة، جرت مناقشة "منهجية المؤشرات الحضرية" تحت إدارة الدكتور أحمد طه الصغير، حيث ناقشت الورشة آلية إنتاج المؤشرات الحضرية، والتي اشتملت على ثلاث مراحل هي: مرحلة إعداد المؤشرات والتي يتم استقائها من التقارير الرسمية، ومرحلة إنتاج المؤشرات والتي يتم الحصول عليها من خلال التنسيق مع الإدارات الحكومية المنتجة للبيانات الأولية لتلك المؤشرات، ومرحلة المسوحات الميدانية والتي تحدد آلية الإطار العام في اختيار المنهج لأي مؤشر بمشاركة كافة الجهات المعنية في التنمية الحضرية.

كما ناقشت الورشة، المشاكل العملية التي تواجه تتبع البيانات ورصدها لإنتاج المؤشرات، والتحديات التي يمكن أن تواجه المرصد الحضري، حيث قدّم الدكتور كمال عبد العزيز خبير المرصد الحضري، عرضاً عن أبرز المشاكل والتحديات التي تواجه إنتاج ٥٤ مؤشراً من أصل ٨٠ مؤشراً في المملكة، وسبل التغلب على كل كل تحدي منها، وآليات التواصل مع الجهات ذات العلاقة. وأكدت المشاركون في الورشة على أهمية تعزيز الشفافية والمصادقية بين الجهات المقدمة للمعلومات إلى المرصد.

وتناولت الجلسة الأخيرة للورشة، جودة البيانات لإنتاج المؤشرات الحضرية والتي تعتمد على تحديد أفضل مجموعة معايير لاختيار المؤشر من حيث: الشمولية وسهولة الفهم، والأولويات والأهمية، وقابليته للقياس واستقلاليته، ونسبة الأمان فيه. كما اشتملت الورشة على برنامج تدريبي على كيفية حساب المؤشرات الحضرية، وعن آلية تنفيذ حساب المؤشرات الحضرية في مدينة الرياض، وذلك باختيار مؤشرات عن كل قطاع، والتدرب على كيفية استخلاص المؤشرات بطريقة علمية.

واختتمت الورشة أعمالها بجلسة نقاش عامة تناولت أطر وآليات إعداد وإنتاج المؤشرات الحضرية بما يخدم التنمية البشرية، وناقش الحضور آلية تفادي الازدواجية في العمل بين القطاعات والجهات العامة والخاصة.



متنزهون في إحدى حدائق طريق الملك فهد بالرياض

إنخفاض معدلات السرعة على الطرق بعد تطبيق إستراتيجية السلامة المرورية في الرياض



إلجنة العليا للسلامة المرورية بمدينة الرياض